مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد العام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7096
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د. ابتسام محمد عبد*
ibtyass@gmail.com

الملخص:

على الرغم مما حققته المرأة العراقية من نجاحات وانجازات خلال مسيرة عملها الطويلة التي امتازت بالتقدم احيانا وبالتراجع والانتكاس احيانا اخرى الا ان الدولة والمجتمع مدعوان الى حماية هذه المنجزات ، وطرح مبادرات فكرية وحلول سياسية ومجهودات ثقافية وارادة وطنية قوية ، تحتضن المرأة داخل هذا المجتمع وتبلور مفاهيم جديدة تحترم حقوقها وحرياتها وفسح المجال امامها لأداء دورها ووظيفتها الحقيقية في الحياة العامة .

تحركت المرأة العراقية خلال مسيرتها النضالية الطويلة في اطار المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخارج اطارها من اجل تأصيل حقيقة وجودها واثبات ذاتها في مجتمع غيب دورها مدة من الزمن ، لكن آمال المرأة بمستقبل واعد بعد المكاسب التي حققتها خاصة بعد العام ٢٠٠٣ قد تشهد بعض التراجع بسبب وصول الصراع ما بين التيارات الاسلامية المعتدلة والمتشددة حول دور المرأة الى اعلى مستوياته بعد سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) على اجزاء كبيرة من العراق ، وتعرض النساء في هذه المناطق الى ممارسات قاسية وتحديات صعبة.

المقدمة :

عندما نمد بنظرنا نحو المجتمع العراقي نجد النساء يمتلكن حيوية وفاعلية كبيرة مدت هذا المجتمع وغذته بعوامل الحياة والاستمرار على الرغم من كل المصاعب والمآسي التي مر بها خلال تاريخه الطويل ، لكن لو نظرنا الى اعماق هذا المجتمع نجد تلك العقلية الاحادية والنظرة القاصرة

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد.

والثقافة الاقصائية التي تستمد مرجعيتها واساس وجودها من العادات والتقاليد التي رسخت جذورها القوية في تربة هذا المجتمع واصبحت بموجبه قانونا يمارس فعله في فضاء اجتماعي تتقبله وتحتضنه وتضفي على كثير من مفاصله قدسية واحتراما لا تقبل الطعن والشك في مسلماتها وبديهياتها ، ويخطئ من يعتقد ان هذا التمييز يعمل لصالح الرجل والمجتمع بل العكس ، اذ انه يشحن النفوس بأسباب التباعد ما بين الجنسين ويقلل من فرص الانسجام وخلق الحواجز واضعاف لغة التفاهم والتواصل مما يجعله يدق في كثير من الاحيان اسفينا في مشروع بناء وتطوير المجتمع العراقي وتقدمه ، والمحصلة النهائية تكون مجتمعا تسوده امراضا اجتماعية ونفسية وسلوكيات غير سوية تبذل الاموال والمجهودات الضخمة وتستنفر بعض اجهزة الدولة ومؤسساتها لمعالجتها والتخلص منها في وقت احوج ما يكون فيه البلد لهذه الجهود من اجل توجيهها نحو خدمة البلد وتدعيم أسس وجوده وبقاءه .

وعلى الرغم مما حققته المرأة العراقية من نجاحات وانجازات خلال مسيرة عملها الطويلة التي امتازت بالتقدم احيانا وبالتراجع والانتكاس احيانا اخرى الا ان الدولة والمجتمع مدعوان الى حماية هذه المنجزات ، وطرح مبادرات فكرية وحلول سياسية ومجهودات ثقافية وارادة وطنية قوية ، تحتضن المرأة داخل هذا المجتمع وتبلور مفاهيم جديدة تحترم حقوقها وحرياتها وفسح المجال امامها لأداء دورها ووظيفتها الحقيقية في الحياة العامة .

تحركت المرأة العراقية خلال مسيرتها النضالية الطويلة في اطار المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخارج اطارها من اجل تأصيل حقيقة وجودها واثبات ذاتها في مجتمع غيب دورها مدة من الزمن ، لكن آمال المرأة بمستقبل واعد بعد المكاسب التي حققتها خاصة بعد العام ٢٠٠٣ قد تشهد بعض التراجع بسبب وصول الصراع ما بين التيارات الاسلامية المعتدلة والمتشددة حول دور المرأة الى اعلى مستوياته بعد سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) على اجزاء كبيرة من العراق ، وتعرض النساء في هذه المناطقالى ممارسات قاسية وتحديات صعبة.

ان ما يجري حاليا في العراق يدفعنا الى اثارة تساؤل واقعي قد تكون الاجابة عنه صعبة في ضوء التحديات التي تطلقها ظاهرة صعود داعش الفجائي على سطح السياسة العراقية بوصفه

تنظيم جديد في المنطقة ، وهو : هل ستحافظ المرأة العراقية على المنجزات التي حققتها والتي رفدت بها مجتمعا غني بثقافته المجتمعية ، أم ستتراجع هذه الانجازات في ظل التحديات التي يواجهها البلد وتنحية مطالب الحركة النسوية جانبا لصالح توجيه الجهد الوطني نحو تحقيق وحدة العراق وتأمين استقراره وسلامته وتخليصه من المخاطر التي يواجهها ، وهذا ما سيجيب عنه بحثنا المقسم على اربعة مباحث:

المبحث الاول : الدور الاجتماعي للمرأة العراقية .

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي للمرأة العراقية .

المبحث الثالث : الدور السياسي للمرأة العراقية .

المبحث الرابع : رؤية التيارات الاسلامية المعتدلة والمتشددة لدور المرأة العراقية .

المبحث الاول : الدور الاجتماعي للمرأة العراقية .

مازال المجتمع العراقي بكل انماطه المعيشية تحكمه سلسلة من القيود ممثلة بالاعراف والتقاليد والقيم الثقافية التي توارثها عبر اجيال عدة مما جعلها تُكون هويته الثقافية فارضة في الوقت ذاته سيطرتها في تحديد طبيعة تقسيم العمل من جهة والعلاقة بين الجنسين من جهة اخرى[1] مما يخلق تمايزا بين الرجل والمرأة تكرسه الثقافة وانماط السلوك والممارسات المنبثقة عنها ، والعلاقة بين التمييز وهذه الثقافة ليست ساكنة بل على العكس تتصف بدينامية تعكس آثار ونتائج التحولات العامة التي يعرفها المجتمع متفاعلة مع المعتقدات الدينية الامر الذي يمكنها من ان تعيد بأستمرار تحديد مواقف وسلوك الفرد والجماعة من المعتقدات الثقافية نفسها ، وتؤثر هذه العلاقة الدينامية في مجمل التصورات المتعلقة بالمرأة والاسرة بصفة عامة ، يمارس المجتمع هذه الاشكال التمييزية المترسخة في البنى الذهنية التقليدية والموروثات الثقافية ضد الانثى منذ ولادتها متعرضة لها في كل ظروفها واحوالها.

تعيد الرؤية التي لا تعترف للمرأة بوجود آخر سوى ذلك الذي يرتبط بالزوج والاطفال انتاج السلطة الذكورية وتعيق تفتح المرأة على اختيارات اجتماعية اخرى، وفي نظام اجتماعي قائم

[1] **هدى محمد مشى ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، عمان ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠١٢ ، ص ١١٥ .**

على اساس الفصل بين الجنسين ، وتمييز يتم تمثله دينيا وثقافيا بوصفه تنفيذا للمشيئة الآلهية ، يتم التوقع بأن النساء ستميل الى تعزيز مكانتها في المجتمع من خلال اختيار ما يسمى أمومة اختيار اي انجاب ما يكفي من الاولاد الذكور دون الاناث.

ولا تزال الصفات التقليدية لوصف البنات هي ذاتها ، اما المرأة فيتم الحكم عليها من خلال مقاييس تقتصر على قيمتها الاخلاقية [1] فالشرف مثلا بوصفه قيمة اساسية عالية في المجتمع يتم ربطه بالمرأة فهي تمثل رمزا له ، صحيح ان من خلاله يتم اعلاء مكانتها وقيمتها كونها سادنة قيمة المجتمع الكبرى الا انه يفرض بالنتيجة اتباع وسائل حماية متعددة للحفاظ على شرفها مثل عزلها عن مجتمع الرجال ومنعها من الخروج كثيرا ، لدرجة جعلت هذه الانماط السلوكية عادات وتقاليد في صورة اعراف اجتماعية توارثها الافراد كثوابت ثقافية كونتها الثقافة وما مر بها من تغيرات انعكس على فرص تعليم المرأة وخروجها للعمل ، وترسخت هذه القيم بطريقة جعلت من امر تحديها او حتى المفاوضة بشأنها امرا في غاية الصعوبة ، فهو بنظر المجتمع يتحدى او يفاوض على هويته الثقافية ومكانته الاجتماعية او تقديره لذاته .

وبهذا يشكل الموروث الثقافي احد المرجعيات الاساسية في بناء صورة المرأة ودلالاتها اذ انه يمثل احد ابرز محتويات الوعي الجماعي ، واحد مكونات اللاوعي بكل ما يحتضه من تمثلات وافكار ومفاهيم ما زالت توجه سلوك الافراد في الحياة اليومية ، لذا فأن معرفة صورة المرأة داخل هذا التراث يعني الكشف عن استمراريتها في الحاضر بفعل التأثير الذي يمارسه التراث في ذهنية الانسان[2].

يعتقد الفيلسوف والسوسيولوجيبورديو الى ان اضطرابات العلاقة بين الرجل والمرأة مسألة مدفونة في اللاوعي الاجتماعي ، وقدتحولت الى اعتقاد غير مرئي وغير محسوس في العلاقات ما

[1] مريانا الخياط الصبوري ، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين : حالة لبنان ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣١٧ ، تموز – يوليو ٢٠٠٧ ، ص ص ١١٢ –١١٣ .

[2] هدى محمد مثنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥ و ص ١١٧ .

بين الرجل والمرأة في النظام البطريركي ، لذا ينبغي افراز هذا اللاوعي وتحويله الى وعي يعيد كتابة التاريخ من خلال قلب موازين المجتمعات البطريركية [1] .

ان المرأة من اكثر الفئات الاجتماعية تخلفا ، ولا يعود ذلك لتأخرها في التعليم او في سلم العمل الوظيفي والاداري ، وانما لقصور النظرة المجتمعية لها ، ولا نعني بالمجتمع هنا الرجل وحده وانما المرأة ايضا لا سيما تلك الفئة من النساء اللواتي ارتضين القمع الرجولي لهن وفكرة البقاء في المنزل ورعاية الاولاد ، ومع ان البعض يرى ان الفكرتين الاخيرتين خارجتان عن مدركات واقع اليوم الا انهما في الحقيقة يقعان في صلب اي نظرة تقدمية تريد من المرأة احتلال المواقع التي تستحقها سواء في بيتها او مجتمعها ، فالمرأة بوصفها طاقة كبرى يمكن ان تسد نواقص كثيرة لا يستطيع الرجل ان يسدها [2] .

اذن تؤدي الانماط الاجتماعية والثقافية لسلوك كل من المرأة والرجل في المجتمعات الابوية كمجتمعنا دورا يعد حاسما في تثبيت التحيزات والممارسات التي تؤدي الى انتاج الموقع الدوني في المجتمع ، ان المكانة التي يحتلها الرجال في المجتمع منحتهم مواقع راسخة في اطار المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية [3] ، فالمرأة بحسب عالم الاجتماع العراقي (علي الوردي) تعاني من التناشز الاجتماعي اكثر مما يعانيه الرجل بسبب صرامة القيم الاجتماعية وتشددها التي تحيط بالمرأة . والاخطر من ذلك عندما يتم ربط هذه القيم والمعايير بالدين مما يضفي عليها ما يضفى على الدين من القدسية وعدم القابلية على الجدل .

ان المرأة العراقية لم تبق رهينة العادات والتقاليد بل حاولت زحزحتها محاولة كسر القيد الذي ضيق حركتها ، فحصل نتيجة لذلك نوع من الحراك الاجتماعي بعد تأسيس الدولة العراقية مما ادى الى تنازع الآراء الجديدة المؤمنة بحقوق المرأة والتي وجدت مناصرين لها مقابل المعادين لهذه الدعوة والتي عدت بنظرهم خروجا عن الدين[4] .

---

[1] **نقلا عن : عزة جلال هاشم ، المشاركة السياسية للمرأة الايرانية ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٧ ، ص ١٥ .**

[2] **بلقيس حميد حسن ، حرية المرأة حرية للرجل ، مجلة اوراق ديمقراطية ، العدد الخامس ، ايلول ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ .**

[3] **مريانا الخياط الصبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .**

[4] **للمزيد من التفاصيل ينظر : هدى محمد مثنى ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٧– ١١٨ وص ١٢٥.**

لقد بدأت المرأة العراقية بالخروج الى الحياة العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر اي عندما كان العراق خاضعا للدولة العثمانية اذ تم افتتاح مدرسة للبنات في بغداد عام ١٨٩٠ سجلت فيها ٩٠ فتاة [١] ، وبعد تأسيس الدولة العراقية المعاصرة في عام١٩٢١ اخذت المرأة العراقية تخطو خطوات عديدة لإثبات جدارتها كأنسانة اولا وكمثقفة ثانيا وكناشطة سياسية ثالثا ، ادراكا منها ووعيا بذاتها وبأهمية دورها ، لكن هذه الانشطة وهذا الدور ظل محصورا بين ثنايا الطبقة الوسطى التي كانت تمثل نسبة صغيرة في المجتمع مقتصرة على بعض العوائل في بغداد والموصل والبصرة والسليمانية ، المتمثلة بعوائل رجال الدولة والسياسيين ، والعوائل المثقفة ذات الدخل الثابت مثل موظفي الدولة ، او ذوي المهن الحرة كالتجار ، وبعض بنات الشيوخ .

يفهم من هذا ان الميزة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية قد افسحت المجال لنساء تلك الطبقة وبناتها للتعلم والذي اشترط بدوره توافر عنصر الثقافة والوعي والقناعة للعقل الذكوري المهيمن لدى هذه الطبقة في السماح لبناتها بالتعلم واخذ ادوارهن مشترطا في الوقت ذاته وان يكن ضمنيا ان يمتلكن الاستعداد والرغبة ووعي ذاتهن الاجتماعية .

اتصف نشاط المرأة العراقية ودعواتها بالتدرجية في المطالب ففي عقد العشرينيات وبداية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي تميزت مطالب المرأة بالتواضع مركزة على الدعوة الى تعليم المرأة القراءة والكتابة ونزع الحجاب بوصفه قيدا سايكولوجيا يؤثر على نشاط المرأة وحركتها ،وكانت الرائدة في هذا المجال السيدة (أمينة الرحال) التي استغنت عن الحجاب وقادت سيارتها في شوارع بغداد آنذاك.

وتطورت هذه المطالب في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي لتشمل الدعوة الى حق المرأة في العمل على اعتبار ان التعليم والحصول على الشهادة ليسا وحدهما الكفيلين بحصول المرأة على حقوقها بل الدخول في العملية الانتاجية الاجتماعية كفاعل منتج على الصعيدين

[١] هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الامريكي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣١٧، تموز–يوليو ٢٠٠٥، ص ٥٠.

الاجتماعي والاقتصادي والذي سوف يحررها من تبعية الفقر والاعتماد على الرجل ، الامر الذي يحقق المساواة الفعلية للمرأة ويكسر الصورة النمطية التي رسمت عنها كونها كائن ضعيف[1] .

ومع بداية اربعينيات القرن الماضي واسهاما منها للمشاركة في الانشطة الثقافية والادبية اخذت المرأة العراقية ترتاد النوادي ودور السينما والحدائق ، واستمرت الحركة النسوية العراقية في نشاطها ونهوضها وفرض ارادتها على الواقع العراقي حتى خمسينيات القرن الماضي التي عدت المرحلة الاكثر ازدهارا في النشاط النسوي العراقي من حيث اقتحام المرأة مجالات العمل في القطاعات العلمية والادبية والفنية ، اذ استطاعت ان تترك بصمة واضحة في هذه المجالات ، ولم يكد عقد الخمسينيات يشارف على نهايته حتى توج نشاط المرأة بصدور قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ في العام ١٩٥٩ الذي يعد انتصارا للحركة النسوية العراقية ، فضلا عن حصول السيدة نزيهة الدليمي على منصب وزير البلديات في حكومة عبد الكريم قاسم ، وهو اول منصب حكومي مهم تحصل عليه امرأة في العراق .

حل عقد الستينيات ليحمل معه انتكاسة للحركة النسائية العراقية من غلق النوادي والجمعيات النسوية العراقية واستمر الحال على ما هو عليه حتى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي اذ تحملت المرأة العراقية المسوؤلية الكاملة سواء على صعيد الاسرة والمجتمع بسبب الواقع المرير والصعب الذي فرضته الحرب العراقية – الايرانية وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي ، لكن ذلك الواقع اكسبها المقدرة والخبرة والجدارة ، كما اضاف لها دورها التربوي والابوي والاسري والوظيفي الكثير لا سيما من ناحية تأديتها لواجبها في المجتمع[2]، لكن هذا الواجب قابله حصول المرأة على حقوق اضافية ابرزها اصدار قانون العمل رقم ١٥١ لعام ١٩٧٠، وتعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ ، واصدار قانون مجانية التعليم في

[1]د. بلقيس محمد جواد ، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي : دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية ، دمشق ، دار الحصاد ، ٢٠١٣ ، ص ص ٣٨ –٣٩ .

[2]خفض قانون العمل ساعات عمل النساء خلال فترة الحمل ومنحهن حق ارضاع اطفالهن ، فيما نص قانون الخدمة المدنية على منح المرأة العاملة راتبا كاملا خلال فترة الوضع التي تستمر ٧٢ يوم ، ومنحها اجازة امومة لمدة سنة كاملة، وتقاضي الرجال والنساء رواتب متساوية لقاء اعمال متساوية ، للمزيد من التفاصيل ينظر ، هيفاء زنكنة ، مدينة الارامل : المرأة العراقية في مسيرة التحرير ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٦٦ – ٦٧ .

العام ١٩٧٤ ، وقد ساعد تشريع هذه القوانين على تأمين اطار صلبللأرتقاء بالمرأة وتعزيز دورها المجتمعي ، وانشاء شبكة واسعة من المراكز الصحية الحسنة العدة والعدد والتي مكنت المرأة من الحصول على الرعاية الصحية الكافية [١] .

يمكن القول انه خلال العهدين الملكي والجمهوري وحتى العام ٢٠٠٣ لم تحظ المرأة العراقية بالقدر الكافي من الاهتمام ، ولم تبذل الجهود الكافية لأنتشالها من واقعها المزري خشية اختراق المنظومة التقليدية او خوفا منها ، واذا كانت هناك من اصلاحات تحققت في تلك المدة من جانب السلطة فأنها لم تكن في واقعها سوى محاولة لخدمة اهداف النظام السياسي القائم ومصلحته او انها كانت تعبر عن تقليد مظهري يتمظهر به النظام ،او لأن المرأة وهوالاحتمال الاكثر ترجيحا قد فرضت وجودها على الانظمة القائمة آنذاك[٢] .

جاء الاحتلال الامريكي بعد العام ٢٠٠٣ ليحمل تحديا جديدا على المرأة العراقية ، ففي ظل العنف الذي استشرى في المجتمع والذي أزال اي سلطات رادعة ، وانهارت مع فقدان السلطة آليات الضبط الاجتماعي الرسمي ، وعلقت القوانين ، اصبح المجتمع اقل انضباطا واشد عنفا واكثر ميلا للفوضى مما جعل المرأة ضحية لأشكال متعددة من الجرائم والانتهاكات ابرزها العنف ، فالعنف المجتمعي تداخل مع العنف الموروث اجتماعيا ضد المرأة وادى الى تعزيزه واعادة انتاجه على وفق مسوغات جديدة ، فالمرأة اصبحت بفعل الواقع الجديد للمجتمع خاصة في المناطق الساخنة تمنع من التعليم لخشية عائلتها عليها وتحدد حركتها ، وترغم على ترك وظيفتها خشية تعرضها للقتل او الاختطاف او الاساءة و يفرض عليها لباس معين ، وتزوج بعمر مبكر وفي غالب الاحيان من ابناء طائفتها ، وتجبر الكثير من النساء من قبل اهلهن او اقاربهن على الطلاق من ازواجهم بحجة انتماءهم الى طوائف اخرى ، ونزوح المرأة مع اسرتها الى اماكن جديدة نتيجة التهديد والعنف[٣].

---

[١] **المصدر نفسه ، ص ص ١٥٢ – ١٥٤ .**

[٢] **د. بلقيس محمد جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .**

[٣] **د. عدنان ياسين،المجتمع العراقي وديناميات التغيير:التحديات والفرص،بغداد،بيت الحكمة،٢٠١١،ص ص١٦٦– ١٧١ .**

والامر الذي شجع على ان تكون المرأة في مقدمة ضحايا العنف هو النظرة الازلية المتمركز حول كونها كائنا ضعيفا ليس من الصعب انتهاك حقوقه من اجل تحقيق مصالح فردية مختلفة والذي يزيد الامر سوءا هو ما تعتقده المرأة عن ذاتها وعدم معرفتها بحقوقها او اكتشاف مكامن قوتها وطاقاتها التي توارت خلف مكونات هائلة من المعتقدات والتقاليد ، ثم يأتي العنف المصاحب للقوى السياسية والعسكرية التي تقع تجاذباتها على المواطن حين يصبح الموت اكثر حضورا في حياة الناس من حكم القانون بعد ان اصبحت كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المدنيين في ظروف الحرب والنزاعات شعارات ينادى بها في المنتديات السياسية والثقافية اكثر مما هي محاولة لتطبيقها على ارض الواقع ، فأحداث العنف المسلح في العراق تركت انعكاسات سلبية وخطيرة على المرأة التي اصبحت هدفا مباشرا او غير مباشر للعنف فضلا عن مئات من النساء اللواتي قتلن على يد المجاميع الارهابية المسلحة في ظل مسوغات سياسية تتمثل بعملهن في مجالات او مهن معينة او مع جهات محددة مثل السياسيات والموظفات والاعلاميات والمترجمات وغيرهن ، ولم تتوقف اعمال العنف الموجه ضد المرأة عند الاستهداف الشخصي بل امتدت الى قريبات القياديين في الكتل السياسية او المسؤولين في الحكومة .ويتخذ العنف الموجه ضد المرأة اوجه عدة وهو في غالب الاحوال اما عنف جسدي او نفسي وقد يكون مختلطا اذ يؤدي كل منهما للآخر فمثلا قد يؤدي التشوه الجسدي بسبب العنف الى اذى نفسي للمعنف[1].

ان العنف الذي عانت منه ولا تزال تعاني منه المرأة العراقية ، تميز بصفة اساسية هو عدم لجوء الناجيات من العنف الى القضاء العراقي الذي يمكن ان يوفر لهن في حال لجوئهن الشعور بالعدالة والراحة النفسية التي تخفف من قسوة العنف الموجه ضدهن ، لكن ما يمنع النساء من اللجوء الى القضاء هو القضاء نفسه الذي يتساهل بالعقوبة في الجرائم التي تتناول القتل او العنف الاسري والاغتصاب الى عقوبات اقل او بديلة لا سيما عندما تكون الضحية امرأة[2].

---

[1] **العنف في العراق يكون ذا انواع مختلفة ابرزها: العنف الاسري والعنف المجتمعي للمزيد من التفاصيل حولهما ينظر: التقرير السنوي لواقع المرأة العراقية ٢٠٠٩، وزارة حقوق الانسان، دائرة رصد الاداء وحماية الحقوق، قسم حقوق المرأة، ص ٣٥ .**

[2] **تنص المادة ٣٨ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١ انه يمكن اسقاط جميع التهم الجنائية عن مرتكب الجريمة من الناحية القانونية اذا تزوج من ضحيته اعتمادا على فترة تسمى (حسن سلوك) تستمر لثلاث سنوات ، واحيانا تطالب أسر الضحية بضرورة زواج بناتهن من مرتكب الجريمة حفاظا على شرف العائلة او مطالبة القاضي بالتدخل من اجل اتمام هذا الزواج ، لكن**

تبذل السلطات الرسمية العراقية جهودا كبيرة لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة من خلال اعتماد وسائل متعددة ابرزها : محاولة اعداد مشاريع سياسات وتشريعات خاصة بالمرأة من قبل وزارة الدولة لشؤون المرأة والمجلس الاعلى لشؤون المرأة في اقليم كردستان ، واعداد عدد من البرامج والانشطة التي من شأنها معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة على ثلاثة مستويات ، اولا : على المستوى الحكومي : قامت وزارة الدولة لشؤون المرأة بأنجاز العديد من الخطوات في هذا المجال ابرزها : تشكيل لجنة حماية الاسرة برئاستها وعضوية عدد من الوزارات في العام ٢٠٠٨ تتبع الامانة العامة لمجلس الوزراء مهمتها تقديم الخدمات لضحايا العنف من النساء ، كما تتولى الوزارة عدد من البرامج والانشطة التي تصب في خدمة حماية المرأة من العنف مثل اعداد آليات للحد من العنف وتنفيذها ، وتنفيذ برامج توعية حول مخاطر العنف ضد المرأة والاسرة ، والتعاون المستمر مع مديرية حماية الاسرة في وزارة الداخلية ، ودعم وزارة التربية بخبراء فنيين واكاديميين في التربية وادب الاطفال لغرض تغيير المناهج بما يخدم ازالة التمييز ضد المرأة ، واعداد برنامج لتدريب النساء المتعرضات للعنف لكتابة قصصهن للأفادة من تجاربهن ، اما في اقليم كردستان فقد تم استحداث مديريات متابعة العنف ضد المرأة في الاقليم في العام ٢٠٠٧ والتي تحولت الى مستوى مديريات عامة في العام ٢٠١٠ .

ثانيا :على مستوى منظمات المجتمع المدني فقد بذلت هذه المؤسسات ومنذ العام ٢٠٠٤ جهودا كبيرة لمناهضة التمييز ضد المرأة مثل مراكز الايواء ، وتقديم الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية ، والتوعية والتثقيف وغيرها .

الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان تسعى الى معالجة الثغرات القانونية التي تجرم العنف ضد المرأة لا سيما الاسري منه، وقد خطا اقليم كردستان خطوات عملية في هذا المجال بأقرار برلمانه في حزيران ٢٠١١ مشروع قانون العنف الاسري الذي يعاقب ويجرم في الوقت ذاته العنف ضد النساء ، ومرر هذا المشروع ليصبح قانونا في نهاية العام ذاته ، اما على المستوى الاتحادي فقد شكلت الحكومة لجنة تتكون من مختلف الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وخبراء في القانون لصياغة قانون ينظم العنف ضد المرأة ، للمزيد من التفاصيل ينظر : ينظر برنامج الامم المتحدة الأنمائي في العراق ، التمكين الاقتصادي للمرأة : دمج المرأة في الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٢ ، ص ١٢ .

- **دفع اعداد النساء المعيلات لأسرهن والذي وصل الى ٨% من سكان العراق الدولة الى تقديم الدعم الحكومي لهن من خلال تأسيس دائرة الرعاية الاجتماعية ، للمزيد من التفاصيل ينظر : الامانة العامة لمجلس الوزراء ، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ، بغداد ، ص ٢٥ .**

ثالثا : على مستوى المنظمات الدولية فهي الاخرى ولا سيما المنظمات التابعة للامم المتحدة فهي لم تتوان عن بذل الجهود لمساعدة الحكومة العراقية على تطوير قدرة مؤسساتها ومنظمات المجتمع المدني فيما يخص وضع البرامج والخطط الخاصة بالتعامل مع النساء الناجيات من العنف وتعزيز المساواة بين الجنسين [1]

ولدت عقود من العنف ابتداءا من الحرب العراقية – الايرانية وانتهاءا بالصراع الطائفي ٢٠٠٦– ٢٠٠٧ ما يعرف بظاهرة المرأة المعيلة للأسرة والتي تزداد نسب اعدادها عاما بعد آخر، فالتقديرات تشير الى ان من ترملن من النساء في العام ٢٠٠٦ وصل ما بين ٩٠ – ١٠٠ امرأة يوميا، وان كان هذا الرقم يعد كبيرا ، الا انه يمثل حالة لا يمكن نكرانها او تجاهلها ، فالمرأة المعيلة للأسرة تكون اكثر عرضة للفقر والبطالة والتخفيضات في الانفاق الاجتماعي والرعاية الاجتماعية وانعدام الامن الغذائي*.

ان اعالة المرأة للاسرة تجعلها تضع قائمة اولويات بسبب دخلها المحدود واول هذه الاولويات تفضيل تعليم الذكور على حساب الاناث اللواتي يمتهن وظيفة البقاء في المنزل والعمل من اجل الاسرة انطلاقا من افتراض خاطئ لكنه شائع وهو ان الاناث لن تكن كاسبات الرزق الاساسيات في العائلة مستقبلا وانما الذكور وهذا الواقع ولد ظاهرة انتشار معدل الامية عند النساء العراقيات الى ضعف معدل عدد الرجال الاميين .

ادركت الحكومة العراقية خطورة استمرار هذه الظاهرة التي ستترك آثار سلبية جسيمة على مستقبل التنمية الاقتصادية في العراق ، لذا أقرت خطة التنمية الوطنية التي انتهت في العام ٢٠١٤ برنامج " القضاء على الامية في الفئة العمرية من ١٥ – ٤٥"[2].

ان تعزيز موقع المرأة وتفعيل دورها في المجتمع العراقي يتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشكل مشترك او فردي ، الامر الذي يجعله يصب في مجرى تغيير واقع المرأة نحو الافضل، وتتمثل مثل هذه الجهود في اتاحة فرص التعليم والتأهيل والتدريب المهني امام المرأة ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات ، والعمل

[1] المصدر نفسه ، ص ص ٥٩ – ٦٢ .

[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

على تعديل القوانين لا سيما المتعلقة بالعمل والاحوال الشخصية الامر الذي يمكنها من الحصول على حقوقها مضمونا لا شكلا ، واعادة النظر في انماط التنشئة الاجتماعية وتطوير مضامينها بما يخدم غرض تنمية القيم الانسانية وعلاقات الاحترام المتبادلة ما بين الجنسين ، والغاء الازدواجية ما بين التنشئة الاجتماعية وما بين دور الاسرة والمدرسة بحيث يكمل احدهما الآخر لا ان يتناقضا بحيث تكون الاولى اداة لنقل القيم الموروثة فيما تكون مهمة الثانية التجديد والتطوير ، واجراء تغيير في المناهج الدراسية والتعليمية وتطويرها بما يؤدي الى ازالة العقبات التي خلقتها المناهج حول دور المرأة وفتح ابواب العلم امامها ، وضرورة قيام وسائل الاعلام والاتصالات بتوعية المرأة والرأي العام معا من خلال تبيان دورها الاجتماعي ، وتطوير بعض القيم الحضارية التي تتفق مع واقع المرأة المتغيرمثل تغيير النظرة الى المرأة من حيث كونها انسانا ، واعتبار تعليم المرأة وعملها هدفين وقيمتين اساسيتين ، وتكييف ظروفها بحيث تتواءم مع عملها وحياة اسرتها ، وتقليل الاثقال التي تقع على كاهل المرأة داخل البيت وخارجه ، ودعوة المفكرين والمثقفين الى الاهتمام بقضايا المرأة ومعالجتها [1] ، وتكثيف الجهود لأزالة كافة اشكال التمييز الحاصل ضد المرأة من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لا سيما تلك الناشطة في مجال تحرير المرأة وارباب العمل بغية دمجها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وتمكين المرأة من الحصول على مورد ثابت تستطيع به زيادة انتاجيتها وتحصين استقلاليتها ، وضمان حقوق ارامل الحروب والمعيلات للأسر ومساعدتهن في الحصول على عمل ، وتأمين الاعداد المهني لهن [2] .

اذن فالحركة النسائية هي من بين الحركات المدعوة للتغيير وذلك يعود لأهميتها النابعة من كونها الاكثر جذرية من حيث طاقتها الكامنة ، وهذا ما يؤكده قول هشام شرابي " ان حركة تحرير المرأة ستصبح بالضرورة رأس التغيير الاجتماعي والثقافي وحتى المدى القصير ، فأن الحركة النسائية هي الفتيل الذي سيعمل على اشعال المجتمع الابوي المستحدث من الداخل ، واذا ما اتيح لها ان تتنامى ثم تستقل ، فأن هذه الحركة ستكون بمثابة الدرع الواقي من شراسة الابوية والانتكاسات

---

[1] **عبد القادرعرابي، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، في : مجموعة مؤلفين ، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٥٣– ٥٤ .**

[2] **مريانا الخياط الصبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ص ١٩ – ٢٠**

الشرعية ، وسترسخ نفسها على انها حجر الزاوية التي سيقوم عليها نظام الحداثة ، فالمرأة العربية المتحررة هي امل المستقبل"، ويضيف "ان العداء العميق والمستمر في هذا المجتمع للمرأة ونفي وجودها الاجتماعي كأنسان والوقوف بوجه كل محاولة لتحريرها، حتى عند رفع شعار تحرير المرأة، هذا المجتمع لا يعرف كيف يعرف ذاته الذكورية وصفتها، انه مجتمع ذكوري لا وظيفة فيه للأنوثة الا تأكيد تفوق الذكر وتثبيت هيمنته، ومن هنا كانت العقبة المركزية في وجه التغيير الديمقراطي الصحيح في هذا المجتمع، ففي غياب المساواة بين الرجل والمرأة يغيب مبدأ المساواة في المجتمع ككل"[1].

ان معركة تحرير المرأة في مجتمعنا هي معركة شاملة لأنها معركة تطوير الثقافة والمجتمع ، ولا يتم ذلك الا بمزيد من ترسيخ قيم الازمنة المعاصرة في مجتمعنا [2].

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للمرأة العراقية

على الرغم من ان معدلات مساهمة النساء في القوى العاملة تقل عادة عن نسبة مساهمة الرجال الا ان العراق حتى تسعينيات القرن الماضي تميز بان نسبة مساهمة النساء في العمل اعلى من مثيلاتها في الدول العربية، فالنظام السابق استفاد من قوة العمل الكبيرة التي عرفها العراق اثناء العقود السابقة، واصدر عددا من القوانيين التي تهدف الى تضيق الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد العراقي، فالمرأة اخذت مكان الرجال في المصانع والوكالات الحكومية والشركات الصغيرة اثناء الحرب العراقية- الايرانية، الا ان واقع الحال قد تغير بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق والحرب الامريكية على العراق والصراع الطائفي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ اذ تراجعت نسبة مساهمة المرأة في القوة العاملة لاسباب عدة منها:

١. عدم نجاح القوانين العراقية في اقامة تكافؤ فرص وامن اقتصادي لكلا الجنسين ويرجع هذا بالأساس الى تفسيرات هذه القوانين وليس بالضرورة الغرض الاصلي منها. مثلا يمنح قانون الضريبة الرجل اعفاء ضريبي كامل كونه المعيل للأسرة ويحرم النساء من هذا

[1] نقلا عن: عايدة الجوهري، رمزية الحجاب: مفاهيم ودلالات، بيروت، مركز دراسات العربية، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .
[2] كمال عبد اللطيف، المرأة في الفكر العربي المعاصر.. نحو توسيع قيم التحرر، اللاذقية، دار الحوار للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٣٣.

الاعفاء عدا الارامل والمطلقات، كما ان قانون العمل الموحد لسنة ١٩٨٨ ينص على انواع معينة من فرص العمل للنساء ويفرض عليها قيوداً في اعمال اخرى مثلا يمنحها ميزة الحصول على اجازة الامومة والرضاعة خلال ساعات العمل الا انه يحظر عليها العمل في المساء او ساعات اضافية وتولي اعمال خطرة او شاقة، وهذه القوانين او التفسيرات لا تؤدي الى التمييز بين الجنسين فقط وانما تعيق عمل المرأة في بعض القطاعات، وهذا الامر لا يقتصر على القطاع العام بل يمتد الى القطاع الخاص الذي نجد فيه تمييزاً واضحاً ضد النساء اذ يفضل اصحاب المصالح الخاصة تعيين الذكور دون الاناث نظراً لمسؤولياتها العائلية، كما تعيق القوانين والقيم التقليدية فرص وصول المرأة الى الوظائف الحكومية العليا ومراكز صنع القرار الاداري والسياسي[١].

٢. صعوبة الحصول على العمل بسبب انخفاض المستوى التعليمي للمرأة وانتشار الامية بين النساء التي وصلت الى ضعف ما موجود عند الرجال بسبب قيام النظام السابقبتخفيض الانفاق على التعليم والصحة لصالح الدفاع اثناء الحرب العراقية – الايرانية، واستمر الحال على السياق ذاته في سنوات الحصار الاقتصادي وتدهور الوضع الامني بعد العام ٢٠٠٣ مما ضاعف نسبة اعداد البطالة بين النساء.

٣. تراجع مستوى القطاع الخاص وضعفه بسبب الوضع الامني غير المستقر، وتعاظم الفساد الحكومي وانعدام الشفافية الذي يعيق عمل القطاع الخاص، وعدم وجود اطار قانوني داعم، ومحدودية الاستثمار الاجنبي المباشر. ويمكن لهذا القطاع فيما لو كان نشطاً استيعاب اعداد كبيرة من النساء العاطلات عن العمل ، وتخفيف الضغط على

[١]على الرغم من العوائق الموجودة اعلاه في القوانين العراقية بخصوص عمل المرأة الا ان هذا لا ينفي حقيقة واضحة للعيان وهي وجود جوانب متقدمة في القانون العراقي، اذ تتضمن المادتان ٢٢ و٢٥ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النص على الحق في العمل وتوفير فرص متساوية للجنسين، وتتضمن المادة رقم ٢ من قانون العمل الموحد على الغرض ذاته بدون تمييز على الجنس او العرق او اللغة او الدين، كما يمنح الرجل والمرأة بموجب القانون المدني العراقي حق ابرام العقود، اما خطة التنمية الوطنية التي تغطي السنوات ٢٠١٠–٢٠١٤ فدعت الى توسيع فرص تمكين المرأة وخلق بيئة اقتصادية توفر لها المساواة والعدالة، وتوسيع نطاق استحقاقات الضمان الاجتماعي لجميع الفئات بما فيهم النساء، للمزيد من التفاصيل ينظر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، التمكين الاقتصادي للمرأة، مصدر سبق ذكره، ص ص٧–٨.

القطاع الحكومي العام الذي استوعب حتى العام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣% من اجمالي العمالة الوطنية و٦٠% من فرص العمل الوطنية، وتقليل نسبة الانفاق على موظفي الدولة على شكل رواتب والتي بلغت حوالي ٣٣% من ميزانية الحكومة للعام ٢٠٠٩. وعلى الرغم مما تواجهه النساء العاملات في القطاع الخاص من صعوبة الوصول الى السكن والضمان الاجتماعي والحصول على اجازات الامومة وعدم المساواة في الاجر بين الجنسين وانعدام الفرص وغيرها الا انه يمكن لهذا القطاع تقليص نسب البطالة في المجتمع[١].

٤. تركت ظروف العرض والطلب في السوق تأثيراتها على طلب الايدي العاملة عامة والنساء خاصة ويعود ذلك الى سببين هما ضعفاداء الاقتصاد الوطني والذي اثر على سوق العمل، فالزيادة المعروضة في الايدي العاملة لم تقابلها زيادة مماثلة في الطلب، والطلب في هذه الحالة يكون على حساب النساء وانكماش القطاع العام بسبب عمليات الاصلاح واعادة الهيكلة[٢].

٥. التغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي استلزمت اجراء اصلاحات في الاقتصادات الوطنية، ومن شأن هذه الخطوة ان تترك تأثيرات سلبية من قبيل انخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع اسعار السلع الاساسية وزيادة نسب معدلات البطالة لاسيما بين النساء اذ يمنح الرجل افضلية في التعيين على حساب المرأة عند التقدم للحصول على طلبات العمل.

---

[١] تدفع السلبيات المرتبطة بالعمل في القطاع الخاص والايجابيات المرتبطة بالقطاع العام المرأة الى تفضيل العمل في الوظائف الحكومية الامر الذي ادى الى ازدياد اعداد العاملات في هذا القطاع، وتتركز النسبة الاكبر من العاملات في قطاعات التعليم والصحة والزراعة بنسبة تصل الى ٧٩% من مجموع العاملات في القطاع العام في العام ٢٠٠٤.

للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص٧-١٠. والامانة العامة لمجلس الوزراء، الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في العراق ... ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[٢] تانيا كيلي واخرون، مساهمة المرأة في الميدان الاقتصادي في الدول العربية، مجلة اوراق ديمقراطية، العدد الخامس، ايلول ٢٠٠٥، ص٦٦.

٦. شيوع الاتجاهات الاجتماعية ذات النمطية التقليدية التي تحد من وجود المرأة ومشاركتها ليس على صعيد العمل وانما على الصعد كافة.

ان غالبية الاحصاءات الرسمية التي تشير الى نسب البطالة او نسبة عدد العاملات في سوق العمل لا تتناول دور المرأة في القطاع غير النظامي والذي يتميز بنسب المشاركة الاقتصادية العالية للمرأة، فعملها في المزارع العائلية سواء في الزراعة والملابس والحرف التقليدية لا يعترف به[١]، على الرغم من ان نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في الريف اعلى من مثيلتها في المدن ويمكن ان نعزو هذه الظاهرة الى اعتماد النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية على عمل النساء، وسهولة انجازهن الكثير من الاعمال المتعلقة بالانتاج الزراعي في منازلهن، واعتماد العمل الزراعي على الخبرة المتوارثة اجتماعياً اكثر من اعتماده على التعليم او التدريب المهني.

وليس الريف وحده هو من ينتشر فيه القطاع غير النظامي (غير الرسمي) بل عرفت المدن العراقية هذا النوع من العمل، اذ اضطرت الكثير من النساء بسبب البطالة وعدم توافر فرص العمل الكافية الى الانخراط في هذا القطاع الذي يتضمن صناعة المنتجات الغذائية والملابس والحرف التقليدية في المنزل وتسويقها، واستوعب هذا القطاع حتى من يملكون مهارات وشهادات عالية، وعلى الرغم من ان هذا العمل لا يوفر استقراراً مادياً واجتماعياً ونفسياً للمرأة فضلاً عن تزايد حجم المخاطر الناجمة عنه والتهميش الا انه يوفر الملاذ الآمن للتخلص من حالة العوز والحاجة[٢].

تولد البطالة حالة من الفقر والحرمان والتي يكون للنساء اجمالا النصيب الاكبر منها بسبب سوء التخطيط والتوزيع والاستثمار للثروات الوطنية ، واذا ما تم اعتماد نسب الحرمان بوصفه مؤشر معبر عن الفقر نلاحظ ان ما يقرب من ٣١% من الاسر و٣٤% من الافراد يعانون من الحرمان حسب ما ورد في مسح الفقر والبطالة لعام ٢٠٠٨ الصادر عن وزارة التخطيط ، وتخفي هذه النسبة تفاوتا كبيرا بين الريف والحضر فنسبة الحرمان في الاولى البالغة ٦٥% هي ثلاثة امثالها في الثانية البالغة ٢١% .

[١] مريانا الخياط الصبوري، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٥-١١٦.
[٢] د. عدنان ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٤-١٧٥.

ان مواجهة الفقر والحد من البطالة يعد من الاهداف الرئيسة عند وضع الخطط الاستراتيجية للنهوض بالمرأة وتمكينها اقتصاديا والذي سيساعد على التحرر من قيود الوظيفة الحكومية النمطية للمرأة ، لذا تم اطلاق استراتيجية وطنية للتخفيف من الفقر في البلاد للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٤) في ضوء الاتفاقية بين وزارة التخطيط والبنك المركزي ، وركزت هذه الاستراتيجية على ستة محاور اساسية هي : تحقيق دخل اعلى للفقراء ، وتحسين المستوى الصحي لهم ، ونشر التعليم وتحسينه ، وتوفير بيئة سكن افضل ، وتقليل مستوى التفاوت بين النساء والرجال ، وتفعيل الحماية الاجتماعية للفقراء [١] .

ان استقرار الاوضاع السياسية في العراق سيدفع بلا شك نحو تطبيق نظام اقتصاد السوق والذي تغدو فيه المنافسة هي الحاكم في الحصول على فرص العمل، وهذا النظام الذي يتميز بكون بيئة عمله متغيرة يحوي من الفرص بقدر ما يحوي من التحديات، فتطبيقه قد لايؤدي الى خلق الكثير من فرص العمل وانما سيدفع بدون شك نحو ارتفاع تكاليف المعيشة مما قد يدفع الكثير من الاطفال والشباب الى ترك الدراسة املاً في الحصول على عمل كما ان الفقر قد يدفع الرجال والاطفال الى منافسة المرأة في الحصول على فرص العمل التي قد تفقدها بسهولة نظراً لعدم قدرتها على المنافسة في سوق يميل نحو الذكور دون الاناث كما اسلفنا سابقاً، ليس هذا فحسب بل ان التحول نحو اقتصاد السوق لم تصاحبه عملية بناء القدرات النسائية بما ينسجم مع التطورات التقنية والعلمية والعالمية، فضلاً عن هشاشة شبكات الامان الاجتماعي التي تحقق الآمال للأسر الفقيرة التي تكون النساء هن المعيلات لهن[٢].

اننا لا نجافي الحقيقة اذا ما قلنا ان دخل المرأة يعود بالنفع على الاسرة ليس من ناحية الحفاظ على مستواها الاقتصادي والمعيشي وانما من ناحية تعزيز الوضع المالي والمادي لرب الاسرة لا سيما اذا ما كان الزوج من العمال اليدويين او غير المهرة، فضلاً عن ان دخل المرأة احيانا ما يكون هو المصدر الاساسي لدخل الاسرة لاسيما اذا ما كان الزوج متوفياً او مقعداً او عاطلاً عن العمل.

---

[١] التقرير السنوي لواقع المرأة العراقية ٢٠٠٩ ، وزارة حقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ وص ١٩ .
[٢] المصدر نفسه، ص ص١٧٦–١٧٨.

هناك عوامل عدة تدفع النساء نحو الدخول الى سوق العمل منها، تزايد الضغوط والمسؤوليات على الاسرة خاصة فيما اذا كان الرجل عاطلاً عن العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة اليومية، وتزايد اسعار السلع الاساسية، وارتفاع نفقات الدراسة، والرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والشخصي، والسعي نحو تحقيق المساواة مع الرجال في المجتمع[١].

وتدعم الكثير من المؤشرات الاقتصادية حقيقة ان زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني تزيد من دخل البلد، لذا الاحرى بالدولة اتباع الخطوات الضرورية من اجل رفع مستوى تعليم المرأة وتدريبها، واتاحة الفرص والامكانيات امامها.

ان العراق مدعو الى تطوير استراتيجية نوعية لتمكين المرأة من الوصول الى الفرص والامن الاقتصادي ولا يتم ذلك الا من خلال ضمان مشاركة اكبر للمرأة في عملية صنع القرار، وتوفير اطار مؤسسي يتسم بالعدل والمساواة، ودعم قدرات المرأة الاقتصادية ومساعدتها في الوصول الى الاسواق والمشاركة في صياغتها كونها صاحبة مشروع ومنتجة وعاملة في القطاع غير الرسمي، وتمكين النساء من الحصول على التدريب في مجالات التفاوض وتكنولوجيا المعلومات والدعم الفني، ودعمها في الحصول على القروض والموارد الكافية من اجل تطوير قدراتهن في التعامل مع متغيرات الاسواق المحلية والدولية[٢].

المبحث الثالث : الدور السياسي للمرأة العراقية

على الرغم مما عرف عن الحقبة الملكية من تاريخ العراق المعاصر كونها طبقت الديمقراطية في نظام حكمها الا انها كانت ديمقراطية ناقصة لان عنصراً مهماً من عناصر المجتمع الا وهو المرأة لم تحصل على حقوقها السياسية اذ منعت بموجب دستور العام ١٩٢٥ من حق الانتخاب والترشيح[٣]، الا انها لم تتقاعس بل ناضلت من اجل الحصول على حقوقها السياسية لذا انخرطت في العمل السياسي والكفاح من اجل الاستقلال الوطني منذ وقت مبكر، اذ كانت

---

[١] انتوني غدنز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة وتقديم د.فايز الصباغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ٢٠٠٥، ص ص٣٦٠-٣٦١، وص٤٥٢.

[٢] تانيا كيلي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

[٣] المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان، حقوق المرأة والدستور العراقي، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص١١-١٢.

مشاركتها واضحة وفعالة في التظاهرات التي اندلعت في بغداد ضد معاهدة بورتسموث في العام ١٩٤٨، وقد اسهمت مشاركتها في الغاء المعاهدة التي كانت تربط العراق بالدول الغربية[١]. وقد اثمرت جهود المرأة العراقية في دفع النظام الملكي قبل ٣ اشهر من سقوطه الى الاعتراف بجزء من حقوقها من خلال اضافة مادة مؤقتة الى الدستور تمنح بموجبها المرأة المتعلمة حقوقها السياسية الا ان هذه المادة اصبحت بحكم الملغية بعد قيام ثورة ١٤ تموز في العام ١٩٥٨.

بلغ نشاط الحركة النسوية العراقية ذروته في خمسينيات القرن الماضي من خلال نجاحها في فرض ارادتها على الحياة العامة في العراق ، واقتحام النساء مجالات العمل في القطاعات العلمية والثقافية والادبية والفنية، ولم يكد هذا العقد يشارف على نهايته حتى استطاعت هذه الحركة من انتزاع اول قانون مدني ينظم الاحوال الشخصية في العراق من السلطة الحاكمة وهو قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٨ كما اسلفنا سابقا، وكان للأحزاب التقدمية العراقية مثل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني في عقدي الاربعينات والخمسينات وحزب البعث في مرحلة تالية دور في تثقيف النساء والاهتمام بواقعهن من خلال السماح لهن بالانتساب لهذه الاحزاب والمشاركة في نشاطاتها وفعالياتها، لكن وابتداءاً من سبعينيات القرن الماضي تعرض النشاط السياسي النسوي لانتكاسة كبيرة بسبب حظر الاحزاب السياسية، وحصر الانتماء بحزب البعث الذي اسس منظمة نسوية تابعة له هي الاتحاد العام لنساء العراق، وبغية الظهور بمظهر الحزب التقدمي الحريص على حقوق المرأة فقد اقرت حكومة البعث القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ والخاص بانتخابات المجلس الوطني والذي منح المرأة الحق في الترشيح والانتخاب كما نصت عليه المادة ١٢ من القانون[٢].

اكتسب النشاط السياسي النسوي بعد العام ٢٠٠٣ دفعة قوية الى الامام بعد اعتراف قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بحقوق المرأة من خلال اقرار الكوتا النسوية عندما

---

[١] ليلى عبد الوهاب، تأثير التيارات الدينية في الوعي الاجتماعي للمرأة العربية، في: مريم سليم ودلال البدري واخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مصدر سبق ذكره، ص١٧٣.

[٢] للمزيد من التفاصيل ينظر د. بلقيس محمد جواد، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٧-٥٢. ووصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٢-١٥٣.

نصت الفقرة ج من المادة الثلاثون من هذا القانون على الآتي "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية"[1]. وعزز الامر الاداري رقم ٩٦ الصادر عن سلطة المؤقتة في العام ٢٠٠٤ هذا الاجراء بنصه في القسم الرابع منه على ان تكون نسبة النساء في الجمعية الوطنية لا تقل عن الربع، واشترط ان تضم قوائم المرشحين التي تقدمها الكيانات السياسية الى المفوضية اسم امرأة واحدة في الاقل ضمن اول ثلاثة مرشحين او امرأتين ضمن اول ستة مرشحين وهكذا، كما ضمن الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ حق النساء باعتماد نظام الكوتا عندما نصت الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ على الآتي "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب"، وعلينا الاعتراف بحقيقة هي انه لولا الكوتا لما تمكنت المرأة من الوصول الى مجلس النواب[2]، فالمجتمع العراقي مجتمعاً تقليدياً بثقافته والتي تخلق في وعي الافراد ممانعة قوية لمشاركة المرأة في العمل السياسي فضلاً عن كونه حديث العهد بالتقاليد الديمقراطية، لذا اخذ مبدأ الكوتا نصيبه من الجدل القائم ما بين مؤيد يرى فيه يصب في مصلحة المرأة والمجتمع ومعارض يفهم الكوتا من منظور مغاير ولكل طرف له اسبابه ومسوغاته التي تدفعه للدفاع عن وجهة نظره فالطرف الاول يرى في الكوتا:

١- هي مرحلة انتقالية مؤقتة ولكنها ضرورية تمر بها العملية السياسية لإيصال المرأة الى البرلمان.

---

[1] د. محمود شريف بسيوني، الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، شيكاغو، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، ٢٠٠٥، ص٣١٢.

[2] تمكنت النساء من تحقيق نسبة ال٢٥% من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات البرلمانية الثلاث التي جرت في العراق، ففي انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥ حصدت المرأة ٨٧ مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٢٧٥ مقعد، وفي انتخابات كانون الاول ٢٠٠٥ حصلت على ٧٣ مقعد من مقاعد المجلس البالغة ٢٧٥ مقعد، اما في انتخابات العام ٢٠١٠ فقد حصلت على ٨٢ مقعد من مقاعد مجلس النواب البالغة ٣٢٥ مقعد ٢١ منهن بدون كوتا، اما في انتخابات العام ٢٠١٤ فقد حصلت على ٨٣ مقعد من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٢٨ مقعد منهن ٢٢ امرأة بدون كوتا ، للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز عليوي العيساوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ص١٩٠-١٩٢.ودستور جمهورية العراق ، مجلس النواب العراقي ، ص ٢٤. وموقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات **http\\www.ihec.iq**

٢- هي وسيلة تمييز ايجابي لإزالة التمييز الحاصل ضد المرأة الذي استمر عقود عدة من تاريخ العراق.

٣- تقدم الكوتا فرصة للمرأة لكي تكون اكثر انخراطاً وفاعلية في العمل السياسي والتدريب على المشاركة في ادارة الشؤون العامة.

اما الطرف الثاني فيرى في الكوتا:

أ. هو نوع من انواع التمييز ضد المرأة كونه يعد اخلالاً بمبدأ المساواة الذي تتميز به الديمقراطية.

ب. شعور المرأة بتبعيتها للرجل او الكيان الذي تمثله نظراً لأنها لم تصل لمجلس النواب اعتماداً على قدراتها الذاتية وانما عن طريق عضويتها في القائمة المرشحة.

ج. مصادرة ارادة الناخبين وحرمان الرجل المنتخب من حقه عندما يتم منح المرأة التي تحتل المركز الثاني في القائمة الاصوات التي حصل عليها في حالة عدم حصولها على الاصوات الكافية التي تؤهلها للوصول الى مجلس النواب.

د. احتمالية فقدان العملية الديمقراطية لجوهرها مستقبلاً نظراً لان كوتا النساء قد تدفع فئات اخرى في المجتمع مثل الشباب وذوي مهن معينة نحو الحصول على نظام كوتا مماثل لما لدى النساء[1].

هـ. ان دوافع اختيار الاحزاب والكتل السياسية للنائبات غير قائم على المقدرة والكفاءة وهما الشرطان الاساسيان لاختيار اعضاء مجلس النواب وانما على اساس اعتبارات اخرى كأن تكون طائفية او قرابية او نضالية او واسطة وغيرها، وتؤدي طريقة الاختيار هذه الى فقدانهن الاستقلالية اللازمة في التعبير عن ارائهن والدفاع عن حقوقهن، وحرية حركتهن.

و. قد يجبر مبدأ الكوتا والاحزاب والكتل السياسية اختيار نساء غير مؤهلات للعمل السياسي ولا يمتلكن الخبرة فيه على الرغم من امتلاك الكثير منهن لمؤهلات جامعية.

ز. شمل مبدأ الكوتا السلطة التشريعية دون السلطتين التنفيذية والقضائية.

---

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر: د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤، ص ص ١٦٣-١٦٤.

اذا ما غادرنا النصوص الدستورية والقانونية وانتقلنا الى ارض الواقع سنجد حقيقة مغايرة لما في النصوص اذ كان هناك تهميش واضح لحق المرأة منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر يتجسد في حقائق عدة منها ان تشكيلة مجلس الحكم الذي تشكل بعد الاحتلال لم يضم سوى ٣ نساء من بين ٢٥ عضواً، ولم يتم تعيين اية امرأة في لجنة صياغة الدستور ولجنة صياغة قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ولجنة اعداده، ولم ترشح او تعين اي امرأة لمنصب المحافظ او نائب المحافظ في محافظات الثمانية عشر سوى اقليم كردستان، ولم تعين سوى وزيرة واحدة في الحكومة الاولى من بين ٢٥ وزيراً[١]، ولم تترأس المرأة سوى لجنتين هما لجنة شؤون المرأة والطفل ولجنة المجتمع المدني من بين ٢٣لجنة برلمانية، كما تغيبت المرأة عن المواقع القيادية في الاحزاب السياسية والبرلمان وقوائم الكتل والائتلافات السياسية، فضلاًعن ان مشاركتها تعد متواضعة في مجالس المحافظات، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان وزارة شؤون المرأة لا تعد وزارة بالمعنى الدقيق للكلمة فهي تعاني من قلة تخصيصاتها ومواردها ومحدودية موظفيها وعدم وجود فروع لها في المحافظات، كما انها لم تتمكن من النهوض بواقع المرأة العراقية وتمكينها على الرغم من انها متخصصة بشؤون المرأة ، كما لم تتم المصادقة على تشريع قانون لوزارة المرأة رغم كثرة المطالبات لتحويل الوزارة الى حقيبة وزارية اذ بادر مجلس الوزراء بإقرار مشروع قانون تحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة الى حقيبة وزارية في بداية العام ٢٠١٠ وتم رفعه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه ولكنه اجل للدورة البرلمانية الحالية ، الامر الذي ادى بوزيرة المرأة السابقة نوال السامرائي الى الاستقالة من منصبها[٢] احتجاجاً على عدم منح الوزارة الاهمية والمكانة التي تستحقها كوزارة من وزارات الدولة .

لكن المرأة العراقية لم تقف مكتوفة الايدي امام محاولات هضم حقوقها وتقييد دورها بل عملت بجد واصراراً في سبيل نيل حقوقها وفرض وجودها والذي بدا واضحاً في مواقف عدة

[١] بلقيس محمد جواد، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٠-٧٢، ص ص٦٠-٦٢.

[٢] للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: عدنان ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١٨١. ووصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧-١٦٨. والتقرير السنوي لواقع المرأة العراقية ٢٠٠٩ ، وزارة حقوق الانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

ابرزها نجاحها في اجبار الحاكم الامريكي السابق للعراق بول بريمر على عدم التصديق على القرار رقم١٣٧ الذي اقره مجلس الحكم في كانون الاول ٢٠٠٣ ليحل محل قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لعام ١٩٥٩ من خلال قيام التنظيمات النسوية والناشطات في مجال المرأة داخل العراق وخارجه من اقامة تظاهرات عدة وشن حملات اعلامية ضد هذا القرار وتقديم عريضة اعتراض الى بريمر يحثنه فيها على استخدام حقه في الفيتو لنقض القرار[١]، وقيام النساء الناشطات بتأسيس منظمات ومؤسسات للمجتمع المدني للمساعدة في زيادة وعي المرأة العراقية بأهمية دورها في النظام الديمقراطي وحثها على الدفاع عن حقوقها، ونشر المبادئ الديمقراطية في القاعدة الاجتماعية، واستطاعت هذه المنظمات القيام بالعديد من النشاطات والتحركات مكنتها من اثبات وجودها على ارض الواقع وكسب تأييد العديد من السياسيين في سبيل تأييد مطالبهن، وما النجاح الذي حققته في افشال مشروع القرار ١٣٧ سوى دليل على ذلك[٢].

على الرغم مما حققته المرأة العراقية من خطوات ايجابية في طريق المشاركة في الحياة السياسية الا ان عدد النساء الفاعلات في العمل السياسي ما يزال غير متناسب مع الوزن السكاني للمرأة في المجتمع ويقف في وجه هذه المشاركة معوقات عدة ابرزها: نقص الموارد المالية الداعمة لوصول المرأة لمراكز صنع القرار، والتدخل الحكومي في العملية الانتخابية، وعدم عدالة الانتخابات في كثير من الاحيان، وغياب الشفافية، والصورة النمطية ذات الاتجاه السلبي المنطبعة في اذهان العديد من قيادات الاحزاب عن المرأة عامة وعن قدراتها السياسية والتنظيمية والاتصالية خاصة، والنقص الحاصل في معرفة المرأة لحقوقها ومسؤولياتها السياسية، والمضايقات التي تتعرض لها المرشحات والتهديدات المادية والمعنوية التي تتعرض لها، ومحاولة تشويه صورة بعض المرشحات من خلال الاعلام والانترنت من اجل اضعاف ثقة الناخبين فيها، والعادات والتقاليد التي يسودها الرفض المجتمعي، وقلة الدعم الاسري لمشاركة المرأة السياسية، والصعوبات الاجتماعية، وعدم

---

[١]ينص القرار ١٣٧ على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية وكل حسب فرائض مذهبه في مسائل الاحوال الشخصية والغاء كل القوانين والقرارات التي تخالفه، للمزيد من التفاصيل حول بنود هذا القرار ينظر: المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩-٤٠.

[٢]للمزيد من التفاصيل حول نشاط هذه المنظمات وتحركاتها ينظر: د. بلقيس محمد جواد، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٣-٦٨.

استقرار الحالة السياسية التي عرقلت عمل المرأة في هذا المجال، وسلبية وسائل الاعلام في النظر الى المرأة، وتقاعس النخبة السياسية عن دورها في التعريف بدور المرأة والتوعية بقضاياها لاسيما السياسية منها، واتساع الفجوة ما بين النص القانوني والتطبيق على ارض الواقع فيما يخص التشريعات المتعلقة بالمرأة، وغياب الاليات والبرامج الواضحة لمشاركة المرأة السياسية سواء من جانب التنظيمات السياسية او منظمات المجتمع المدني، وتدني مشاركة المرأة في الاحزاب السياسية، وضعف الوعي السياسي والقانوني للمرأة مما غيب عنها ادراك قوتها التصويتية وقدرتها على المساهمة الفاعلة في توجيه الحياة العامة الى غير ذلك من الاسباب.

بقدر ما تقف المصاعب والتحديات عائقاً بوجه دور المرأة السياسي بقدر ما تتوفر فرص وامكانيات يمكن من خلالها تفعيل دورها وتعظيم مشاركتها يمكن ان نوجزها في:

١- اصلاح النظم السياسية والانتخابية على حد سواء.
٢- تطبيق اليات محددة لدعم القيادات النسائية وبناء قدراتها ومهاراتها.
٣- توجيه الاعلام نحو تغيير صورته عن المرأة ورسم صورة ايجابية لمشاركتها السياسية ودعم وصولها الى مواقع صنع القرار في القطاعات كافة[1].
٤- دعم اتجاهات التوعية الاجتماعية والثقافية الهادفة الى التعريف بفوائد مشاركة المرأة في العمل السياسي وتشجيعها واضعاف الاتجاهات الرافضة لمشاركتها.
٥- ضمان احترام تشريعات الدولة وكفالة تطبيقها.
٦- اعادة النظر في بعض القوانين المعوقة للتطور الديمقراطي عامة ومشاركة المرأة فيها خاصة.
٧- تشجيع التنسيق والعمل المشترك ما بين النائبات والنواب في قضايا مختلفة من خلال استخدام وسائل تشريعية ورقابية متعددة، فتكثيف الجهود وتشكيل التكتلات داخل مجلس النواب سيمكن النائبات من الضغط باتجاه اصدار قوانين لمصلحتهن.
٨- الدعوة الى مزيد من التفاعل الايجابي مع مطالب المرأة وحاجاتها[1].

---

[1]للمزيد من التفاصيل ينظر: د. وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص٢١-٢٢، وتانيا كيلي وعقيل عباس واخرون، مشاركة النساء في الحياة السياسية في البلدان العربية، مجلة اوراق ديمقراطية، العدد الخامس، ايلول ٢٠٠٥، ص ص٥٣-٥٤.

المبحث الرابع : رؤية التيارات الاسلامية المعتدلة والمتشددة لدور المرأة العراقية .

يحكم الخلاف والجدل قانون المعتدلين والمتشددين في اي قضية كانت فكيف اذا كان الامر يخص المرأة في مجتمع يعتنق مبدأ الذكورة التي اضحت سمة غالبة على وصفه حينها سيكون الجدل محتدما بل حادا يصل احيانا الى مرحلة القساوة والتكفير واهدار الدم وهذا ما كان عليه المجتمع العراقي منذ بدايات القرن العشرين وما قبله وحتى ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين وفي وقت وقت احوج فيه الى تضييق الهوة الشاسعة التي تفصلنا عن العالم المتحضر والمتقدم مازال الصراع قائما ما بين دعاة التجديد ومنح المرأة حريتها وما بين المتعصبين وغلاتهم الداعين الى ابقاء المرأة قابعة في ظل حالة التخلف والجهل والحرمان .

واذا ما عدنا الى الوراء قبل الدخول في جدل العصر الحالي الذي وصل الى اعلى مستوياته سنجد شواهد تاريخية لذلك الجدل دفعت المرأة نتيجته أثمانا باهضة ، ففي العام ١٩٠٤ صدر امر من السلطان العثماني الى والي بغداد عبد الوهاب باشا بتسجيل اعداد النساء في العراق من اجل منحهن هوية عثمانية اسوة بالرجال وقد ثارت ثائرة المتشددين ضد هذا الامر الذي اعتبروا انه يمس شرفهم ويحط من قدرهم ، ونظموا لأجله تظاهرة ادت الى اجبار الوالي على تأجيل هذا الامر ، ولم يتوقف الامر عند هذه الحادثة بل ان المتشددين كانوا بالمرصاد لأي محولة يدعو فيها المعتدلين ودعاةالتجديد الى تخليص المرأة من الظلم والجهل ومنحها جزءا من حقوقها ، وما حادثة الشاعرين جميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي والمعهد العلمي العراقي سوى دلائل مازالت حية في الذكرة على الصراع ما بين المتشددين والمعتدلين ، فبسبب نشره مقالة في جريدة المؤيد المصرية دعا فيها الى تحرير المرأة من عبوديتها ودعوة المحاكم الشرعية الى منحها حقوقها اسوة بالرجل ، تعرض الزهاوي الى اعتداء وهجوم عنيف فضلا عن فصله من وظيفته تحت ضغط الجماعات المتشددة ، والامر ذاته حصل للشاعر معروف الرصافي اذ اصدر رجال الدين فتاوي عدة بتكفيره بسبب هجومه عليهم في معرض دفاعه عن حقوق المرأة ، والفتاوي ذاتها طالت

---

[١] **جميل مطر واخرون، الاداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات مصر وسوريا وتونس، بيروت، مركز دراسات الوحد العربية، ٢٠٠٥، ص ص٢٠٥-٢٠٧.**

المعهد العلمي العراقي الذي نظم في العام ١٩٢٢ مهرجانا شعريا دعا حفيدة الشيخ احمد داوود للمشاركة فيه فكان نصيب المعهد حملة للتنديد به واهدار دم القائمين عليه من قبل المتشددين[١].

بقى الشد والجذب ما بين المتشددين والمعتدلين حول حرية المرأة مستمرا على امتداد تاريخ العراق المعاصر ، فالتغيير الاجتماعي من ناحية العادات والتقاليد والمعتقدات يكون عادة بطيئا ، اذ لا تختفي القيم المتزمتة التي مازال الكثير من الناس متمسكا بها دفعة واحدة وانما تحتاج وقتا طويلا ، وما اكثر النساء اللواتي وقعن ضحية لذلك الصراع ما بين تيارين متعارضين احدهما يدفعها الى الامام بقيمه الحديثة وآخر يجرها الى الخلف بقيمه القديمة [٢]، لذا يصبح الصراع مضاعفا ومركبا بحكم انه يستند الى سجلين معرفيين متناقضين ، الاول سجل المستقبل المفتوح امام اعادة الذات في ضوء مكاسب الازمنة المعاصرة والثاني سجلمسجون في لغة الماضي المندمج بصورة غير تاريخية ، مستنجدا بلغة ومنطق ينتميان الى ازمنة موغلة في القدم لا علاقة لها بمستويات التطور الاجتماعي المتدرج والتاريخي الذي بلغته المرأة المعاصرة ، وبين السجلين مسافة نظرية وتاريخية من الصعب ان تتقلص وتختفي الا بالعمل الشامل والمتواصل من اجل مجتمع اكثر تكافئا واكثرعدلاوهو امر يندرج ضمن موضوع الاصلاح التي تعد المسألة النسائية محورا من المحاور المهمة فيه بحكم الموقع الذي تحتله المرأة داخل المجتمع [٣].

يتفق التياران المعتدل والمتشدد على حقيقة اساسية هي ان الاسلام منح المرأة حقوقها وبوأها مكانة رفيعة لم تحظ بها المرأة لا في الحضارات القديمة ولا في نظيرتها المعاصرة [٤] ، لكن هذا الاتفاق يقودنا الى حقيقة اخرى وهي ان الاختلاف بين التيارين اعمق من الاتفاق ، واكثر حدة ، فكل طرف له تفسيراته الخاصة للدين بشأن دور المرأة في المجتمع العراقي ، فبعض الاجتهادات الفقهية اسهمت في تقوية التقاليد الاجتماعية المتوارثة التي تميز ما بين الجنسين من اجل الحفاظ على النظام الابوي للعائلة والمجتمع ، وهذا ما دعا عالمة الاجتماع العراقية سناء الخياط الى انتقاد

---

[١] وصال نجيب العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٠– ١٥١ .

[٢] هدى محمد مشى ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

[٣] كمال عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣ ، وص ١٣٦ .

[٤] مروان شحادة ، تحولات الخطاب السلفي : الحركات الجهادية – حالة دراسة (١٩٩٠ – ٢٠٠٧) ، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٧ .

هذه الظاهرة بقولها " الاسلام نظريا على الاقل ليس دينا معاديا للمرأة او دينا يتعارض مع مصالح المرأة على مختلف الاصعدة ، ان تزييف الاسلام او افساده هما اللذان يعملان ضد مصالح المرأة بحيث اصبح الدين اداة في ايدي الراغبين في السيطرة على المرأة [١] ، ويعترف العديد من الاسلاميين المعتدلين بهذه الحقيقة معتبرين ان هناك مساحات مظلمة في التراث الاسلامي ضد المرأة على الرغم من ان النص المؤسس للفكر الديني لا يتضمن ما يمكن ان يشير الى تحقير المرأة او الاستخفاف بها بل على العكس فالقرآن ينظر بأحترام الى المرأة ويساويها مع الرجل في آيات متعددة بل انها تماثله في حملها لثلاث خصائص انسانية مهمة هي الاختيار وتحمل المسؤولية ، وقدرتها على الترقي والكمال ، والقدرة على الرشد والنجاح ، وهذا لوحده دليل كافي على نظرة الاسلام التقدمية والمتوازنة للمرأة .

ويرد التيار المعتدل على اتهامات التيار المتشدد للمرأة بأنها ادنى من الرجل في الخلق اعتمادا على ثلاث افتراضات هي ، اولا : ان الهدف من خلق الرجل والمرأة حسب وجهة نظر القرآن هي عبادة الله والتقرب اليه وان الاثنان خلقا من اجل الوصول الى هذا الهدف ، ثانيا : ان خلق المرأة بعد الرجل لا يعني انها ادنى مرتبة منه بل هي نوع من الترتيب الزمني وليس في الدرجة والمنزلة ، ثالثا : ان القول بخلق المرأة من جسد الرجل لا يعني بأي حال من الاحوال دونيتها بل العكس هو الصحيح ، اذ ان جوهر المرأة افضل من جوهر الرجل اذ خلق الاخير من التراب وهو عنصر لا روح فيه بينما خلقت المرأة من موجود متكامل هو الرجل [٢] .

ان مسائل الارث والحياة الاسرية التي يعتمد عليها المتشددون في اثبات دونية المرأة لا تخل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بل يتعلق الامر بالمعطيات النفسية لكل منهما وبالمعطيات الاقتصادية داخل العائلة ،فحديث الرسول (ص) " النساء شقائق الرجال " ينفي عن المرأة صفة النقص ويثبت ان طاقاتها مساوية لطاقات الرجل فلو كانت ناقصة العقل لنقص تكليفها عن

---

[١] **نقلا عن : هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية في مسيرة التحرير، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٣ .**

[٢] **يرجع منشأ الصورة السلبية للمرأة في التراث الاسلامي الى مجموعة عوامل هي : تصورات خارج النص القرآني ، وتقييم النص على اساس واحد ، والاخذ بالنص دون ملاحظة ظروفه ، للمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل ينظر : محمد تقي سبحاني ، شخصية المرأة : دراسة في النموذج العربي الاسلامي ، تعريب علي بيضون وشاكر كسرائي ، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، سلسلة الدراسات الحضارية ، ٢٠١٣ ، ص ص ٩ – ١٠ ، و ص ص ٣٣٥ – ٢٢٨ .**

تكليف الرجل ، لذا يرفض هذا الفريق اي تسلط للرجل مهما كانت صفته على المرأة على اساس ان مثل هذا التسلط ليس له اساس في التشريع الاسلامي بل هو تعد وايذاء ، وما مظاهر التسلطواللامساواة التي نلاحظها في المجتمعات الاسلامية فليست سوى اعراف سائدة وهي بعيدة عن روح الاسلام ونصوصه ، والمساواة هنا لا تعني المماثلة بل التوازن والتقابل [1] ، فالمماثلة هي امر صعب المنال بل هي مستحيل لان الرجل والمرأة متمايزان بايولوجيا ولكل منهم دوره لمختلف في الحياة، فالتماثل يخلق التنافر والتنازع ويؤدي الى تعدد اشكال الاضطهاد المسلط على المرأة لانه يغض الطرف عن طبيعة كل منهما المختلفة عن الآخر ، لهذا كانت ادوارهما مختلفة نظرا لان الخصوصيات التي وضعت لكل منهما لبلوغ الكمال الانساني مختلفة ، لذا ستكون مسيرة الكمال هذه دون مصاعب اوعراقيل ، لان الله شرع احكاما تتناسب مع هذه الخصوصيات ، من هنا سنجد ضمن العلاقات الاجتماعية قضايا ومسائل ذات اهمية للرجل واخرى ذات اهمية عند المرأة ، وهي تعد كنوع من تقسيم العمل فمثلا تأمين نفقات الاسرة ستلقى على عاتق الرجل ، بينما توجيه اقتصاد الاسرة وتنظيمه فسيكون من اختصاص المرأة واهتماماتها .

تأسيسا على هذا لا تدل ذكورية بعض المسؤوليات الاجتماعية على نظرة دونية للمرأة بل بمثابة تقسيم للأعمال والادوار لأتاحة الفرصة لكل من الرجل والمرأة في سعيهم نحو الكمال ، والمساواة عند اصحاب هذا التيار تعد هدفا مركزيا يتوزع على عدة حلقات هي : اولا : المساواة في فرص التمتع بالثروات والامكانات ، ثانيا : المساواة في فرص المشاركة ، ثالثا : المساواة في الوعي والمساواة في الادارة ، وهذه النقاط اذا ما تحققت فأنها ستحقق فائدة لكل من الرجل والمرأة عل حد سواء .

يستلزم تحقيق هذا الهدف وجود آليات له تعمل على : الغاء القيود القانونية المقيدة للمرأة داخل الاسرة ، وتهيئة الظروف القانونية والاجتماعية التي تمكنها من التفاعل الايجابي مع

[1] محمد طي ، حقوق المرأة في الاسلام بالمقارنة مع مضمون الاتفاقية على الغاء كل اشكال التمييز تجاه المرأة ، في : مجموعة مؤلفين ، المرأة وقضاياها : دراسات مقارنة ما بين النزعة النسوية والرؤية الاسلامية ، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، سلسلة الدراسات الحضارية ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٩١ – ١٩٤ .

المجتمع ، واحداث تحول في المنظومة العقدية والمعيارية الثقافية المرتبطة بقدرات المرأة واستعداداتها ، واحداث تغيير في طبيعة تعاطي المجتمع مع الهوية الانثوية [1] .

لا يمكن ان تحصل المساواة بين الجنسين بين ليلة وضحاها بل تتطلب افعالا متواصلة من الرجل والمرأة على حد سواء ، ونفسا طويلا ، ومحاولة للتخلص من الارتباك الذي تولده الاسئلة الزائفة ، والاسئلة التي تغفل ان ايقاع العمل الذي يجري في الواقع يتجاوز في غالب الاحيان كثير من الشعارات التي تطالب بها النساء ، كما ان التراتبية شملت وهي تمارس رسوخها تاريخا طويلا من الفعل المادي والرمزي والمتعدد والمخترق لجبهات عدة ، وما يحصل به الرسوخ بهذه الطريقة لا يمكن تفتيته وحل مركباته وعقده بسهولة وبيسر ، وهذا النوع من الموضوعات يتجه الى بناء ممانعات جديدة تقلص من روح المنجزات وتعود بها الى الوراء ، ويتجسد مثل هذا الفعل الممانع في عودة المتشددين الى استخدام لغة الهجوم والتشكيك في المنظمات الدولية النسوية والمحلية المرتبطة بها التي تنسق اهدافها واعمالها المشتركة في موضوع النهوض بالمرأة وتعزيز مسيرة التنمية الانسانية ، متهمة برامجها بأختراق حصون الداخل وقيمه العالية مستخدمة في نقدها لغة الحجاب والداخل والخارج والغزو والاختراق ومسخ الذات [2] .

وتهيمن فكرة التغريب والتقليد على فكر هذا التيار كونها احد التحديات والاخطار التي تواجه العالم الاسلامي ، فتغريب المجتمع والمرأة نابع من التشبه بالكفار والذين لا يجوز للمسلم حسب رأيهم التشبه بعباداتهم وازيائهم الخاصة واعيادهم كونها من الاسباب المؤدية لذل المسلمين وضعفهم وسيطرة الاجانب عليهم واستعمارهم ، من هنا جاء رفضهم وانتقادهم للأحتفال بيوم المرأة العالمي الذي يعدونه تخريبا للمجتمعات الاسلامية والاسر المسلمة والمرأة المسلمة محاولين الحاقها بالمرأة الغربية التي ليس لزوجها قوامة عليها ولا لوليها سلطة عليها، فالمرأة المعاصرة اصبحت شبكة لجمع الاموال ومصيدة الشباب ووسيلة للفساد والافساد وسلما للوصول الى الغايات ، وتعد المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة حسب رأيهم احدى وسائل التغريب والافساد لأنها تدفع

[1] رضا متمسك ، الحركة النسوية الاسلامية : حقائق وتحديات ، في مجموعة مؤلفين ، المرأة وقضاياها : دراسات مقارنة ما بين النزعة النسويوية والرؤية الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤٠ – ١٤١ .

[2] كمال عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥– ١٢٦ ، وص ١٣٧ .

نحو افساد المرأة المسلمة مما يؤدي الى الانحلال الاخلاقي الذي يمهد الارضية المناسبة للاحتلال العسكري [١].

هذه الآراء الاسلامية المحافظة وضغوط اصحاب هذا التيار المتواصل لفرض الحجاب على المرأة وكبح حقوقها وحرياتها دفعت الى اعادة احياء الكثير من الحركات النسائية في العراق المعروف بحركاته وتنظيماته النسوية الفاعلة كرد فعل طبيعي لهذه الافكار وتشكيل منظمات نسوية جديدة تسعى الى اكتساب امكانية للنشاط العابر للأثنيات والطوائف[٢].

يشكل عمل المرأة واستقلالها المادي احد ابرز العناصر الخلافية ما بين التيارين الاسلاميين المتشدد والمعتدل ، فالأول لا سيما السلفيين منهم يرى ان الاولوية تكون في التزام المرأة بيتها وان تحصر وظيفتها في اطار تدبير المنزل والاعتناء بتربية الاولاد مستشهدا بالعديد من الآيات القرآنية ابرزها الآية الكريمة " وقرن في بيوتكن " وايضا عدم تدخل نساء السلف الصالح في السياسة [٣]، وبناء الاسرة على مبدأ الطاعة للزوج ، ورفض مشاركة المرأة في الحياة العامة ، وارتداء الحجاب بوصفه وسيلة لأعلان التمرد ورسم معالم الاختلاف في الشارع وادانة الاختلاط [٤] ، والذي استخدم في احيان كثيرة كوسيلة لمنع المرأة من التعليم ، ويعد كون المرأة غير مكلفة بالانفاق على الاسرة اهم الموانع التي تقف بوجه المرأة للخروج للعمل ، كما ان عمل المرأة فيه مضرة للمجتمع من حيث تنافسها مع الرجال على فرص العمل ، الامر الذي يؤدي الى انتشار البطالة بين الرجال بسبب فائض العمالة الرخيصة ، وسينعكس ذلك سلبا على المرأة نفسها قبل الرجل ، فهي ستعزف عن الزواج لأنها لا تحبذ الارتباط برجل عاطل عن العمل ، وفي حال توفير فرصة عمل لغير المتزوجة فيجب في الوقت ذاته توفير فرصة عمل مماثلة لغير المتزوج ، اما في حال

---

[١] د. محمد ابو رمان ، السلفيون والربيع العربي .. سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٣ ، ص ص ٧٧ – ٧٨ .

[٢] فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي) ، بغداد – اربيل – بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥ .

[٣] محمد ابو رمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .

[٤] كمال عبد اللطيف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٢ .

توفير فرصة عمل للمتزوج فسينخفض حينها حاجة المرأة للعمل للنصف مما يجعلها تخصص النصف الآخر للأهتمام بشؤون البيت والاولاد .

اما الفريق الثاني فينظر لعمل المرأة بصورة مغايرة ، فعمل المرأة ينعكس ايجابا عليها من حيث تعزيز ثقتها بنفسها ، وتقليل هواجسها المستقبلية ، وتحصينها من التجاوزات المحتملة للزوج ، فالاستقلال الاقتصادي للمرأة ستكون له اصداء سياسية في معادلة توازن القوى فالمرأة العاملة على سبيل المثال ستتحرر من فكرة الخوف من العوز المادي بعد الطلاق ، فعملها سيكون كفيلا بتغطية نفقات معيشتها ، فالاسلام حسب رأيهم لا يعارض عمل المرأة الذي يمكن ان يحل مشاكل نفقات الاسرة ، ويزيد قدرات المرأة الابداعية ويجعلها تسهم مع الرجل في خدمة بلادها وتنمية ثقافة المجتمع والاقتصاد الوطني ، لكن عمل المرأة ليس مباحا حسب بعض مفكري هذا التيار بل يجب ان يكون بشروط معينة تراعي الجانب الاخلاقيالتقليدي المتمثل بالحشمة وارتداء الحجاب وعدم الاختلاط بالرجال والاختلاط بهم ، وعدم تعطيل عمل البيت مع سماح وليها لها بالخروج من المنزل ، وليس في نصوص الاسلام ما يعارض عمل المرأة ما دامت الحاجة تدعو لذلك وتوفرت الظروف والشروط الملائمة ، وهذه الموانع تعد موانع اخلاقية تسري على الرجل كما المرأة ، ولكن اباحة عمل المرأة حسب بعض مفكري هذا التيار لا يعني تكليفها بالانفاق على الاسرة ، كما ان عملها اذا كان مجانيا يمسي مباحا ايضا مما يسمح لها بالقيام بالنشاطات الاجتماعية المختلفة [1].

ان الخوض في موضوع عمل المرأة ليس بالسهولة التي يمكن البت فيها ، فالتمترس وراء شعارات الدفاع عن حق المرأة في العمل يعد مؤامرة غير محمودة العواقب ، وبالقدر نفسه فأن حبس المرأة داخل جدران البيت ونحن نعيش حاليا عصر الصناعة وما بعد الصناعة فهو الآخر امر غير مقبول ، والحل يكمن في وضع سياسية مدروسة تعطي رب الاسرة الاولوية وتحدد من يأتي بعده في بناء هيكل الاسرة الاقتصادي ، على ان يتم في الوقت ذاته اصلاح النظام التعليمي

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر : فاطمة وكيل كنيز ، دورة المرأة في الصحوة الاسلامية ، في : مجموعة مؤلفين ، المرأة والصحوة الاسلامية : المقالات المختارة في مؤتمر المرأة والصحوة الاسلامية العالمي ، الجزء الاول ، طهران ، ٢٠١٢ ، ص ٣٣ . ومحمد طي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٦ – ١٩٧ . و رضا متمسك ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ – ١٣٤ .

، وتوجيه الاختصاصات الجامعية بما يتناسب والهوية البايولوجية اي توجيه المرأة نحو الاعمال التي تنسجم مع امكانياتها وحضورها كأنثى من من اجل تقليل مساحات المنافسة مع الجنس الآخر [١]، لهذا نجد اكثر من ثلثي النساء العاملات في العراق يعملن في قطاع التعليم والصحة والزراعة [٢]، لان هناك توجيه اجتماعي بهذا الاتجاه .

لم يسلم موضوع المشاركة السياسية من النقاش فيما بين التيارين الاسلاميين ، فالمتشددين ولا سيما السلفيين منهم يفتون بعدم جواز عمل المرأة في المجال السياسي، ومن ثم فلا مجال لحضورها في الحياة السياسية العامة ، بل انهم يرفضون النظام الديمقراطي برمته بوصفه نظاما مستوردا ومخالفا للشريعة الاسلامية ، ورفض كل ما ينبثق عنه ويستند اليه من قواعد العمل السياسي مثل الاحزاب والمعارضة والتعددية السياسية والفكرية ، وتحجيم التعددية المقبولة في اطارها الاسلامي والانتخابات .

ان المشاركة السياسية حسب رأيهم ليست هي الطريق الصحيح للاسلام وانما هو العمل العلمي والدعوي والتربوي ، من هذا المنطلق جاء رفضهم لوسائل التعبير والتغيير ممثلة بالتظاهرات والاضراباتوالاعتصامات التي عدها البعض منهم خروجا عن ولي الامر والآخر رآها عديمة الجدوى[٣].

ان خصائص المرأة النفسية والروحية لا تسمح لها بالمشاركة السياسية ، كما ان هناك آيات قرآنية تشكل استدلالا هاديا تشرح حرمان المرأة من المشاركة السياسية ، فضلا عن الاحاديث النبوية وسيرة المسلمين الاوائل والوجوه الاستحسانية الممثلة بحجاب المرأة الذي يشكل حاجزا اما حضورها السياسي والاجتماعي ، وعجزها الجسماني والنفسي ، وضعفها عن القيام بالمهام المطلوبة من رئيس الدولة ،مثل قيادة الجيوش في الحرب وامامة الصلاة ، فمنصب رئيس الدولة ليس صورة رمزية للزينة والتوقيع ، وانما هو قائد المجتمع ورأسه المفكر ووجهه البارز ولسانه

---

[١] المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

[٢] الامانة العامة لمجلس الوزراء ، الاستراتيجية الوطنية . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .

[٣] للمزيد من التفاصيل حول رأي التيار الاسلامي المتشدد من الديمقراطية والمشاركة السياسية ينظر : مروان شحادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ . ومحمد ابو رمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٩ .

الناطق ، وله صلاحيات واسعة لها آثار ونتائج خطيرة فهو يعلن الحرب ويقود الجيوش ويقرر السلم والحربمتى اقتضت المصلحة لذلك بعد استشارة اهل الحل والعقد في الدولة ، كما تقع على عاتق رئيس الدولة مهمات اخرى مثل القاء خطبة الجمعة في المسجد الجامع وامامة المصلين والقضاء في امور الرعية .

لا تتفق هذه المهام حسب رأي هذا التيار مع التكوين العاطفي والنفسي للمرأة فقيادة الجيوش والحروب تتطلب قوة اعصاب وتغليب العقل على العاطفة والشجاعة في خوض المعارك وها ما تفتقده المرأة ، كما ان العبادات ومنها امامة الصلاة تقوم على الخشوع وخلو الذهن من كل ما يشغله وهذا لا يتفق مع طبيعة المرأة ونفسيتها .

مقابل هذا الرأي المتصلب بعدم جواز مشاركة المرأة في الحياة السياسية نجد رأيا آخر اقل حدة واكثر مرونة يرى انه ليس هناك ما يمنع المرأة من المشاركة في العملية السياسية مستندين الى آيات قرآنية تعطي المرأة حق المشاركة فضلا عن الاحاديث النبوية وسيرة نساء المسلمين المبايعات للرسول والمهاجرات واللواتي كان لهن حضورا في الانشطة السياسية والاجتماعية مثل فاطمة الزهراء(ع) وام سلمة وبعض نساء النبي ، فالامر بالمعرف والنهي عن المنكر هو عمل سياسي بحد ذاته ، وهو امر مفروض على كل من المرأة والرجل على حد سواء [1] ، وهذا دليل على ان القرآن الكريم يعتبر المشاركة السياسية للمرأة حق مشروع من حقوقها وواجبا شرعيا ، وهي استنادا لهذه الآيات تملك الصلاحية والاهلية التي تمكنها من الحصول على حقوقها وممارسة دورها على الساحة السياسية ، وامتلاك القدرة على الدخول في معترك الحكم والقوة .

ان جميع افراد الشعب بما فيهم النساء بحسب رأي هذا التيار مطالبين ولهم الحق في الشؤون السياسية لان ذلك يعد حقا وليس تكليفا ، ومن ثم لا يحتاج الى فتوى شرعية للمشاركة

[1] للمزيد من التفاصيل حول الآيات والاحاديث وسير التاريخ التي يستند اليها كل تيار لاثبات صحة نظريته ينظر : مريم اقايي بجستاني ومحمد روحاني مقدم ، المشاركة السياسية للمرأة المسلمة : بشرى البصيرة ، في : مجموعة مؤلفين ، المرأة والصحوة الاسلامية . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٨ – ٢١٤.
ومحمد طي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

في الانتخابات التي هي احد مفاصل المشاركة السياسية ، ويقر[1]رجل الدين السيد على السيستاني وهو من ابرز رموز التيار المعتدل في العراق بهذه الحقيقة فعند سؤاله حول اذا ما كان هناك مانعا من مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية وتسلمها للمناصب المختلفة كعضوية البرلمان والوزارة وغير ذلك اجاب " لا مانع من ذلك مع توفر الشروط والمؤهلات القانونية ، ومن المؤمل ان يكون للمرأة العراقية دور كبير في تطور العراق ورقيه ورفعته " [2]فالامر لم يحتج منه سوى سؤال وليس اصدار فتوى شرعية.

ولا يقف الامر عند حدود الحق والتكليف وانما يتعداه الى ان الحكم المعاصر حسب رأي المعتدلين يمكن المرأة من تجاوز الكثير من العوائق التي تمنع مشاركتها السياسية وتسنمها للمناصب التي يوردها المتشددين وهم يستندون في تفنيدهم الى عوامل عدة منها ان طبيعة نظام الحكم في الوقت الحاضر لا يعتمد على رأي الحاكم الذي يستبد بالسلطة وانما على حكم القانون والمؤسسات ، كم ان قيادة الجيوش لا يكلف بها الحاكم شخصيا وانما تناط مسؤوليتها الى قيادات عسكرية متخصصة اما امامة الصلاة وخطبة الجمعة فيمكن تجاوزها [3].

ان ادرك المتشددين على وفق هذا التصور لبيئة الواقع الاجتماعي والسياسي ولطبيعة الدين الاسلامي افرز نظرة دونية للمرأة وقيدها بأعمال معينة وقفت حائلا امام تقدمها ونيل حقوقها السياسية والمدنية بسبب طبيعتها الطهورية التقوية المعادية للتطور التاريخي معتقدة بأكتمال التجربة الاسلامية دون الاعتبار بالتغيرات التاريخية ، وممصرة في الوقت ذاته على ابقاء دور المرأة منحصرا في المجال الخاص دون العام استنادا لرؤية صارمة لمفهوم قوامة الرجل ، معتبرة ان المنزلة التي منحها الاسلام للمرأة تكفل لها حقوقها على وفق رؤية وقراءة تاريخية للاسلام[4].

---

[1]للمزيد من التفاصيل حول المساءل والشروحات الفقهية المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية ينظر : فائزة عظيم زادكان ، مشاركة المرأة في الصحوة الاسلامية هل هي حق ام واجب شرعي ، في : مجموعة مؤلفين ، المرأة والصحوة الاسلامية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٠١ – ٣١١ .

[2]حامد الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في المسألة العراقية ، بغداد ، بلا دار نشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣٢ .

[3]محمد طي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

[4]مروان شحادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٩ – ٦٠ .

واذا كان هذا حال المتشددين فكيف الامر بغلاتهم من امثال تنظيم القاعدة والتنظيمات المنشقة عنه مثل تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) الذي فرض سيطرته على اجزاء واسعة من العراق منذ حزيران الماضي [١] ، ويندرج هذا التنظيم في اطار ما يسمى بالسلفية الجهادية التي تقوم مقاربتها السياسية على السعي لتغيير الانظمة العربية والحلول مكانها ، وتتسم علاقتها مع هذه الانظمة بالعداء والحرب والقتال بالاستناد الى معياري الايمان والكفر والولاء والبراء ، وترتكز استراتيجيتها التغييرية على اساس استخدام حرب العصابات " الاستنزاف " طويلة الامد او ما يعرف فقهيا بالنكاية التي تماثل المقاومة او الثورة حسب المصطلحات الحديثة ، فضلا عن استخدام الجهاد بوصفه الوسيلة المشروعة الفاعلة في التغيير ، وقام هذا التيار بدمج معركة التغيير الداخلية مع النظم العربية الكافرة كونها العدو االقريب بالمعركة الخارجية مع الولايات المتحدة واسرائيل كونها العدو البعيد اعتمادا على فرضية فحواها ان هناك تواطئا ودعما من الولايات المتحدة والغرب لهذه النظم ، ويتطلب الانتصار عليها وكسب مشروعية الشارع مهاجمة القوى التي تدعمها ، وقد دفعت راديكالية هذه الحركات بأبرز شيوخ السلفية المدعو (علي الحلبي) الى اخراج القاعدة والجهاديين من عباءة السلفية رافضا توصيفهم بذلك معرفا اياهم بالتكفيريين وحفدة الخوارج [٢] .

---

[١] شكل استيلاء تنظيم داعش على الموصل بداية مرحلة جديدة لهذا التنظيم المتشدد في اطار محاولته المعلنة لأقامة خلافة اسلامية في الشرق الاوسط ، بدأت بأعلان زعيم التنظيم ابو بكر البغدادي اقامة دولة اسلامية في المناطق التي يسيطر عليها في العراق وسوريا ودعوة المسلمين والتنظيمات الاخرى الموالية والمعادية له بمبايعته ، للمزيد من التفاصيل حول سيطرة داعش على الموصل واسلوب عملها واهدافها ينظر : لينا الخطيب ، ما يعنيه الاستيلاء على الموصل لداعش ، مقال منشور على موقع مركز كارنيغي للشرق الاوسط : http\\www.carnegie.org\2014

ويزيد صايغ ، داعش : خلافة اسلامية عالمية ام دويلة اسلامية في العراق ، مقال منشور على موقع مركز كارنيغي للشرق الاوسط :

http\\www.carnegie.org\2014

[٢] تقوم الاسس الفكرية للتيار السلفي الجهادي كما يذكر احد ابرز منظري السلفية الجهادية ابو محمد المقدسي (عصام البرقاوي) على ان " السلفية الجهادية تيار يجمع بين الدعوة الشمولية والجهاد لأجل ذلك في آن واحد او قل هو تيار يسعى الى تحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت ، فهذه هي هوية التيار السلفي الجهادي التي تميزه عن سائر الحركات الدعوية والجهادية " ويضيف " ان بعض الحركات الجهادية تؤطر جهادها وتحصره في منطلقات وطنية وترفض رفضا حاسما ان تتعدى بجهادها حدود الوطن ، فالتيار السلفي الجهادي يخالف هؤلاء وهؤلاء من اجل ذلك فهو يدعو الى التوحيد بشموليته في كل مكان "

ويختلف محمد محفوظ مع السلفية الجهادية في نظرتهم للجهاد اذ يرى " مفهوم الجهاد في الرؤية الاسلامية لا يعني التشريع للتشدد والعنف ، كما انه ليس دعوة للقتل والتصفيات الجسدية وانما هو مشروع بناء القوة الاسلامية الشاملة حتى يتمكن المسلمون من رد الظلم والعدوان ومحاربة المعتدين " ويضيف " الظلم هو ام الرذائل لذلك شرع الاسلام الجهاد لمقاومته وازالته من الحياة ، فالباعث على الجهاد هو الظلم والعدوان ، والكفر بوحده ليس سببا كافيا للقتال والجهاد ، ذلك لأنه لو كان الكفر بحد ذاته موجبا للقتال فكيف يمكن ان تسوغ معاهدة من امرنا الله بقتالهم"[1].

ان رؤية الجهاديين المتشددين المتزمت للجهاد دفعهم الى ضرورة شمول المرأة به بدعوى ان على المرأة واجب العمل مع الرجل من اجل تغيير المجتمع والدولة من خلال ايديولوجية ثورية انقلابية تستند الى مفهوم الجهاد بالأسلام بوصفه الطريق الوحيد للأطاحة بالأنظمة القائمة واقامة دولة الخلافة ، وقد قيد هذا التيار الجهاد في بادئ الامر استنادا الى فتوى الشيخ عبدالله عزام الذي لا يجيز خروج المرأة للجهاد في حال الهجوم اي جهاد الطلب الا بوجود محرم لها بقوله " النساء العربيات لا يجوز لهن ان يأتين بدون محرم وعملهن مختص بالتعليم او التمريض او اغاثة المهاجرين واما القتال فلا تستطيع المرأة العربية ان تقاتل " ، لكن الامر يختلف في حال جهاد الدفع والذي يجيز للمرأة ان تخرج له دون اذن زوجها لأنه يصبح بمثابة فرض عين على الجميع رجالا ونساءا طالما اعتدي على ارضهم او تم احتلالها .

ان منظور الجهاديينلخروج المرأة للجهاد قد تغير كثيرا لا سيما بعد احداث الحادي عشر من ايلول في العام ٢٠٠١ ، اذ سمح للمرأة بدخول ساحات القتال لدرجة ان نموذج المرأة المجاهدة انتشر وسيطر على ادبيات السلفية الجهادية محرضين المرأة على القتال على اعتبار انها

لذا فهم حسب رأيهم الفرقة الناجية او الطائفة المنصورة كونهم يجمعون ما بين التوحيد والالتزام به واقامة حكم الاسلام في الارض ما بين المرابطة والجهاد والدفاع عن المسلمين في مواجهة الاحتلال الخارجي ، للمزيد من التفاصيل ينظر ، د. محمد ابو رمان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٨ – ٤٩ ، و ص ٥٥ ، و ص ٦٩ .

ومروان شحادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

[1] للمزيد من التفاصيل حول قضايا الجهاد ينظر : محمد محفوظ ، الحرية والاصلاح في العالم العربي ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٤ – ٣٦.

عنصر مهم في صراع اليوم وحضورها بكل امكانياتها وعواطفها ليس عبارة عن مكمل للصراع بل ركيزة من ركائز النصر ، ومستشهدين بنماذج تاريخية للمرأة المقاتلة في الاسلام ودورها الفاعل في نصرة الدين ورفع رايته من خلال تواجدها ومشاركتها الواضحة بالمشورة واعانة المقاتلين والقتال .

ان دمج المرأة بوصفها ركن اساسي من اركان استراتيجية هذا الفريق التغييرية يظهر لنا ان مستقبل مشاركة المرأة وفاعليتها في الاوساط الجهادية المعولمة اخذ يتنامى في مناطق متعددة من العالم ومنها العراق الذي شهد ظهور ما يسمى بالمرأة الانتحارية ، فضلا عن قيامهن بأعمال مساعدة للرجل مثل تقديم الدعم النفسي والمعنوي والمادي والدعوي والاعلامي خاصة في الاعلام الالكتروني في شبكة الانترنت ولوجستي للتنظيمات والحركات الفاعلة والاتصالي وتجنيد النساء في صفوف الحركة السلفية الجهادية [١] .

ان انجاح العمل الجهادي لن يتم دون توظيف المرأة فيه نظرا للمناحي الايجابية التي تملكها والتي يمكن الافادة منها مثل سهولة تحركها امام الرقابة بسبب انتشار ثقافة الحشمة ، وامكانيات ولوجها الى فضاءات لا يلجها الرجال في المجتمعات المحافظة وقدرتها على الاقناع والتعبئة ، وانتفاء الجرأة في التعرض للمرأة او تفتيشها في تلك المجتمعات . ان استخدام المرأة من قبل هذا الفريق يهدف الى تحقيق غرضين هما : الحاجة الى تجنيد اكبر عدد ممكن من المقاتلين في صفوفه لتنفيذ عمليات انتحارية ، وضمان اختراق المجتمعات العربية المحافظة من خلال بوابة المرأة التي تظل الجنس الاقل شبهة [٢] .

ان ثقافة الانتحاري غريبة عن المجتمع العراقي وغير معروفة سابقا وقد نشرها تنظيم القاعدة بعد دخول عناصره الى العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ وهو العام الذي شهد ظهور اول انتحاريتين في العراق واللتان بررتا قيامهما بمثل هذه المهمةالخطرة هو طلبهما للشهادة والجهاد ضد الامريكيين والبريطانيين والاسرائيليين ، ومثل هذا التحول في

---

[١] مروان شحادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٧ – ١٤٠ .

[٢] ادريس الكنبوري ، مسألة المرأة عند السلفيين . . قراءة في تحولات الربيع العربي ، مقال منشور على الموقع :
http\\ almasae.press.ma\rubriques.

الاحتجاج من الايجابي الى السلبي الذي يدفع المرأة للمخاطرة بحياتها كان احد اسبابها ما عانته المرأة العراقية بعد الاحتلال من مصاعب ومآسي [1].

لم تبلغ الاساءة للمرأة من قبل تنظيمي القاعدة وداعشالى حد دفع النساء الى ممارسة دور الانتحاريات فحسب بل وصل الامر بهم الى حد الاعتداء على حقوق المرأة ومصادرة حرياتها ، وما يحصل في الموصل اليوم خير شاهد على افعال هذا التنظيم ، فالمرأة اصبحت مجبرة على ارتداء النقاب والزواج من رجال التنظيم ، ومنع المرأة من الخروج دون محرم ، ومنع الاختلاط بين النساء والرجال في الاسواق والاماكن العامة ، واصدار الاوامر بختان النساء اللاتي تتراوح اعمارهم مابين ١١ — ٤٦ عاما من اجل منع الفسق والرذيلة على حد زعم زعيم التنظيم ابو بكر البغدادي ، وعلى هذا الاساس سيشمل قرار الختان اربعة ملايين امرأة حسب ما ذكرته المسؤولة الثانية في الامم المتحدة السيدة جاكلين بادكوك ، وتهجير نساء الاقليات العرقية والدينية في المدينة مثل الشيعة والمسيحيين والايزدية مع عوائلهم وعدهم كفار يتوجب عليهم دفع الجزية او مواجهة الموت ، بل وصل الامر بهم الى خطف النساء المسيحيات والايزديات وبيعهن في الاسواق كسباياو تزويجهن من رجال التنظيم بعد اعلان اسلامهن ، الى غير ذلك من الاعمال التي تعرض المرأة الى ابشع انواع الاستغلال والاذلال وتهين كرامتها وتسلب منها انسانيتها [2].

الخاتمة والاستنتاجات :

ان سعي المرأة نحو العدالة في الحياة العامة دفعها الى التحرك من اجل التخلص من حالة السلب والجمود التي ظلت متقوقعة في اطارها في ظل منظومة قيمية واجتماعية وسياسية

---

[1] هيفاء زنكنة ، المرأة العراقية في مسيرة التحرير . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٧ — ١٤٠ .

[2] استنكرت العديد من المنظمات الدولية قرار ختان النساء لا سيما المنظمات التابعة للامم المتحدة التي مازالت تسعل إنهاء هذه الظاهرة التي أودت بحياة العديد من الفتيات وخلفت لعدد منهن تشوها تنفسية وخلقية، وقد حددت الامم يوم السادس من شباط من كل عام يوما دوليا لعدم التسامح ازاء هذه الممارسة التي وصفتها بالبغيضة . للمزيد من التفاصيل حول اجراءات تنظيم الدولة الاسلامية ضد المرأة ينظر ، صحيفة الحياة ، ٢٥ يوليو ٢٠١٤ ، منشورة على الموقع : http\\www.imn.iq\news\print.35767.

وعبد الزهرة الطالقاني ، اليوم ختانهن وغدا وأدهن ، صحيفة الزمان ، العدد ٤٨٩٢ ، ٢٨ آب ٢٠١٤ .

تحيزت ضدها والتحول الى مواطن حقيقي ومشارك فاعل في نشاطات المجتمع المختلفة بحيث تمكنت من أثراءه بإبداعاتها وجهودها وعطاءها على الصعد والمستويات كافة .

ان الدور الحيوي الذي ادته المرأة العراقية في المجتمع وقدرتها على تحمل مسؤوليتها الحقيقية فيه بعد ان توسعت قاعدة عملها واهتماماتها لم يخلو من بعض المشاكل والمصاعب نورد ابرزها بالآتي :

١. دفعت قساوة الواقع الاجتماعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ والمتمثلة في فقدان العديد من الاسر العراقية لرب الاسرة بفعل عمليات التفجير والقتل والاصطفاف وغيرها الى اضطرار الكثير من النساء الى العمل ، وهذا التغيير النوعي اسس لحقيقة جديدة هي ازدياد اعداد النساء الداخلات الى سوق العمل سواء في المؤسسات الرسمية او خارجها ، والعمل في مجالات واختصاصات لم يسمح للمرأة الدخول فيها ، وعلى الرغم مما اثاره موضوع عمل المرأة كونه اسهم في زيادة المنافسة واطلاق الطاقات المكبوتة للمرأة وزيادة كفاءتها وثقتها بنفسها الامر الذي وضعها في طريق خدمة المسيرة التنموية في العراق ، الا ان عمل المرأة بقدر ما له من ايجابيات فأنه ولد سلبيات كثيرة هي صعوبة التوفيق ما بين عملها ومنزلها ، وتخصيص جزء كبير من وقتها للعمل على حساب منزلها واولادها ، وصعوبة السيطرة على اولادها في ظل وجود امرين متلازمين هما فقدان الاب وازدياد المشاكل الاجتماعية وتنوعها .

٢. تولدت في السنوات قناعات وآراء تفيد بأن فتح ابواب العمل للمرأة هو وسيلة من وسائل منحها حريتها وحقوقها ، لكن العمل رغم ايجابياته في الحقيقة اضاف عليها عبئا جديدا مضافا الى اعباء انجاب الاطفال وتربيتهم والاعتناء بالمنزل والزوج في ظل ظروف صعبة واستثنائية يعيشها البلد ، وزيادة الاعباء على عاتقها ستولد ضغطا نفسيا وعصبيا ينعكس سلبا على عاتقها وعملها ، في وقت ظل فيه نظام المجتمع وقوانين الدولة تجاهها دون تغيير كبير بل هو تغيير بسيط لم يغير من واقع المرأة كثيرا .

٣. سينعكس العنف الموجه ضد المرأة على الاطفال بطريقتين ، الاول : هو اتجاه الام ونتيجة العنف الموجه ضدها من الاب الى توجيه كل ما في داخلها من غضب والم وتذمر من

سوء معاملة زوجها لها الى الاطفال الذين سيتعرضون بشكل دائم الى التعنيف والتأنيب والضرب الامر الذي يولد داخلهم نزعة عدوانية تجاه الآخرين سواءا داخل العائلة او خارجها ، وبالنتيجة سيولد لنا جيل يحمل من العنف ما يكفي لتوجيه إيذائه نحو المجتمع ويعدم لغة التفاهم والسلام ، الثاني : ان العنف الموجه ضد الاطفال سواء من قبل الامهات او الاباء سينشأ جيلا عدوانيا يرى في العنف وسيلته الوحيدة والمشروعة للحصول على ما يريد من الآخرين حتى لو كان والديه، فتغدو الجريمة على اثر ذلك عنوانا لجيل كامل .

٤. ان انتشار ثقافة المرأة الانتحارية وان كانت الآن في اضيق مساحاتها سيطلق مستقبلا ظاهرة خطيرة في المجتمع ، فالمرأة الانتحارية ستربي جيلا يحمل معتقداتها وآرائها يرى في العنف والانتحار ورفض الواقع وسيلة لطلب الشهادة حسب رأيه ، وهذا الامر قد يؤدي الى تأصيل ظاهرة وثقافة العنف الانتحاري في العراق جيلا بعد جيل لاغيا بدوره اسس التعايش وينفي النزعة الانسانية عن جيل كامل.

The role of woman in formation of Iraqi society after 2003

Assistant Professor Ibtisam Mohammed Al amery

Abstract:

The topic area of that research dealing with achievements of Iraqi women during the 20th century , The role of woman differed from economic , social , and political institutions although the absence of female role because of traditional institutions and nomadic culture , The role of woman increased after 2003 , the Iraqi parliament gave female rate , and thats , rate must be decreased upon 25% . while the rise the IsIs and controllers upon many parts of Iraq make Women suffering from discrimination and difficult changes.